نشرة شهرية تصدرها
الجبهة الشعبية في البحرين

٥ مارس

العدد ٤٥ - السنة السابعة vol.7, no-45 Sept. 1979 سبتمبر ١٩٧٩

نحو تجمّع وطني ديمقراطي واسع لانتزاع الحرّيات السياسيّة

تتصاعد الحركة الجماهيرية يوما بعد يوم ، وتعبر عن نفسها في حركة العرائض والمذكرات والمسيرات والاعتصام الذي يقوم به العمال والمستخدمين ورجال الدين ، واقرباء المعتقلين ، والطلبة وخاصة الممنوعين من السفر ، بالاضافة الى قطاعات واسعة من التجار والمقاولين الصغار والمتوسطين — مما يعني أن الغليان الشعبي على سياسات الحكومة قد شمل غالبية الفئات والطبقات الاجتماعية في المدن والقرى ، بل ان الهجوم متركز بشكل اساسي على خليفة الذي يعتبره الكثيرون سوموزا البحرين حيث لم يترك شاردة ولا واردة الا ومد يده اليها ، وربط نفسه بكل الاحتكارات والشركات الاجنبية ضاربا عرض الحائط بكل مصالح الشعب وطبقاته الاجتماعية ، ويتركز الهجوم على هندرسون ، ذلك الشبح المهيمن على البلاد منذ ١٩٦٧ والذي يخلق جيشا من المخابرات التي تحصى انفاس الناس وتراقب سائر تحركاتهم.

وخلال الاشهر الماضية ، وخاصة بعد انتصار الثورة الايرانية ، استعادت المعارضة السياسية نشاطها — ببطء وقام رجال الدين بتقديم مطاليبهم الى الحاكم ، وبدأت القوى والعناصر الوطنية تستعيد نشاطها لترفع مطالب الشعب السياسية والاجتماعية التي اراد النظام ان يختزلها ويجعل نفسه المتحدث الوحيد عنها ، فاتحا السجون والمعتقلات لكل الاصوات الشريفة.

واذا كان من الطبيعي — وبعد سنوات من الارهاب المستمر والشرس الموجه بالاساس ضد العناصر الديمقراطية في البلاد — ان تكون بدايات التحرك بطيئة وحذرة خوفا من الالغام التي قد تكون مزروعة في الطريق ، وبسبب ما خلفه ارهاب السنوات الماضية من تاثيرات نفسية على الكثيرين — اذا كان ذلك طبيعيا خلال الاشهر الماضية ، فان استمرار هذا الحذر والريبة غير جائز في الوقت الحاضر ، والمطلوب تجاوزه والانطلاق بسرعة لخلق اداة تنظيمية موحدة قادرة على تكتيل كل الشعب وقواه الوطنية.

ان شعبنا بحاجة في الوقت الحاضر الى ان تلتقي كل القوى والشخصيات الوطنية والدينية المتنورة وباشكال وصيغ متعددة ، سرية وعلنية على برنامج واضح ومحدد يتركز اساسا في الحريات الديمقراطية ، واجبار السلطة على التنازل عن النهج الاستبدادي الوقح الذي سارت عليه طيلة السنوات الماضية والذي وصل الى درجة خطيرة اساءت الى كافة المواطنين وقيمهم الانسانية ، وسلبتهم كافة حقوقهم التي اقرتها مختلف المواثيق الدولية.

ولقد ثبت من تاريخنا المعاصر ، بل والقديم ، ان النضال ضد المستبدين ، الطواغيت ، الذين يبيعون بلادهم في سوق الانفتاح المشبوه ، ويحولون البلاد الى مركز للدعارة واللصوصية الدولية كما هو شان النظام الحالي ، ان النضال ضد هؤلاء الطواغيت — الاقزام ، لا يمكن ان يحقق الاهداف المرجوة منه دون وحدة كل القوى المعارضة للنظام الاستبدادي .

وفي الظرف الراهن ، تتحمل القوى الوطنية مسؤولية كبيرة في تكتيل كل الصفوف ، والتفتيش عن نقاط اللقاء قبل نقاط الخلاف ، التركيز على الهدف المرحلي المحدد المحلي ، قبل العربي والدولي ، لانه المدخل للنضال ضد السلطة الفاشية ، والوصول الى صيغة يمكنها توحيد صفوف المعارضة.

ان الجبهة الشعبية ترى ان النضال لاسقاط قانون امن الدولة واعادة الحياة البرلمانية ، والغاء كافة القوانين التي صدرت طيلة السنوات الماضية ، والسماح للعمال بتشكيل نقابات واتحادات مهنية لهم ، والابتعاد عن المخططات الاجنبية المشبوهة ، ان النضال من اجل هذه المهمات هو القاسم المشترك بين سائر الوطنيين والديمقراطيين والدينيين المتنورين الغيورين على وطنهم.

ومن خلال النضالات المشتركة ، ومن خلال الاعمال المشتركة الهادفة لوحدة المعارضة السياسية ، يمكننا الوصول الى صيغة للتجمع الوطني الديمقراطي المطلوب.

الديمقراطية طريقنا للوحدة والاشتراكية

عندما اطلقت الحكومة الجزائرية سراح الرئيس المناضل احمد بن بيلا ، سرت موجة من التساؤلات حول مصير العشرات والمئات من المناضلين المعتقلين في كافة السجون العربية منذ سنوات عديدة ، والذين لم توجه اليهم تهما محددة ولم يقدموا لاية محاكمة عادلة ، وانما هم رهن التوقيف بموجب « قانون امن الدولة » السيء الصيت .. وسرت موجة من التساؤلات حول حقوق الحاكم الذي يضع مناضلا في مكانة بن بيلا في المعتقل طيلة اربعة عشر عاما دون سبب عدا عدم القدرة على التعايش معه خارج السجن !

ان قضية الديمقراطية في الوطن العربي مسالة يجب ان تحتل المركز الاول من اهتمام كل الثوريين العرب ، لان استلاب الحقوق السياسية للمواطن هي المعضلة الاساسية التي تجعله عاجزا عن الاسهام في المعركة الوطنية (السياسية والاجتماعية) والمعركة القومية ضد الكيان الصهيوني والامبريالية العالمية ..

وخلال العشرين سنة المنصرمة ، اثبتت كل الاحداث (الوحدة المصرية — السورية الوحدات بمختلف اشكالها التي برزت في المشرق والمغرب) ، المعركة مع العدو الصهيوني والحروب المتعددة ، النكسات التي واجهتها الانظمة الوطنية ، ان الحصن الحديدي لمعارك التقدم هي الجماهير ، والوسيلة الصحيحة لمتانة هذا الحصن هي الديمقراطية .

ولقد ثبت ان الانظمة العربية التي تطبق الحريات الديمقراطية .. وان الانظمة التي اختزلت دور الجماهير ووضعت نفسها وصية عليها تعيش في مازق . وان كافة المنظمات الشعبية التي اصبحت رسمية قد بهت بريقها امام الجماهير ولم تعد قادرة على تحريك ساكن ضد الاميركان وغيرهم .

وفي هذه اللحظات الحاسمة من نضالنا القومي ، تتعزز اكثر فاكثر مهمة النضال من اجل الديمقراطية .

هَل تملك وزارة العمَل غير الدجَل عَلى العمّال

في افتتاحية العدد السادس من المجلة التي تصدرها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، حاول رئيس التحرير ان يقدم النهج الذي تسير عليه الوزاره منذ ١٩٧٥ ، ولا ندري لماذا اختار هذا العام بالرغم من العمر الطويل للوزارة ، ويبدو ان اختياره لذلك العام كنقطة انطلاق عمل الوزارة ، مرتبط بحملة الاعتقالات الواسعة وحل المجلس الوطني وتعليق بعض موادالدستور واطلاق يد هندرسون وزبانيته ليعيثوا في الوزارات والبلاد فسادا .

تحاول الوزارة ان تقدم نفسها على انها ترتكز على اسس علمية وديمقراطية وشعبية في عملها التنفيذي « وبدون هذه المقومات يصبح العمل التنفيذي مجرد شعارات جوفاء او وعودا براقة تعلن من حين الى اخر لتضليل المواطنين ، كما انه في غيبة هذه المقومات يتحول العمل التنفيذي الى وسيلة لابتزاز حقوق الناس واسلوب للاحتفاظ بالسلطة ، ومجال خصب للانتهازيين والوصوليين والفاشلين ، وعامل اساسي في عزل المواطنين عن اي موقع للتاثير ».

يا سبحان الله ، كلها اوصاف دقيقةوصحيحة وتنطبق كلية ليس فقط على وزارة ارباب العمل ولكن على سائر الوزارات والنظام برمته . ان الكاتب يعرف المعضلة جيدا ولكن لابعاد الشبهة عن النفس ، يتصور ان بالامكان تحقيق ذلك بشن هجوم على الاوصاف السيئة التي تتحلى بها كافة الوزارات في العمل ، ونفيها من خلال الهجوم اللفظي.

ولكن من الضروري تعرية النهج الذي تسير عليه الوزاره ، من خلال الوقائع وليس من خلال الشتائم التي تفضح صاحبها وتكشف عوراته .

هل صحيح ان وزارة العمل تسير على منهج علمي يرتكز على التخطيط والبرمجة واحتياجات المواطنين ، ام ان ذلك مجرد لف وهراء.

ان وزارة العمل ليست الا جزءا من النظام، ولا يمكن عزلها لمجرد وجود ارادات طيبة عند هذا الموظف او ذاك ، وهذه الوزارة الشديدة الحساسية ترتبط ارتباطا كليا بالنهج الاقتصادي الذي يسير عليه النظام من جهة ، وبالنهج السياسي الذي يرسمه القسم الخاص لاحكام قبضته على حركة الطبقة العاملة في البلاد من جهة اخرى .

فكيف يمكن ان تسير الوزارة على النهج العلمي اذا كانت السياسة الاقتصادية للنظام هي سياسة الباب المفتوح ، والاستفاده من الفوضى الاقتصادية لجني المزيد من الارباح من وراء الشركات الاجنبية من جهة ، ومن وراء استيراد الايدي العاملة من جهة ثانية .

والمتتبع لنشاطات الوزارة يلاحظ ان لها وجهان . الوجه الحقيقي الذي يمكن اكتشافه من خلال الممارسة العملية ، والوجه المزيف الذي تبرزه في الصحف والكتيبات والمؤتمرات الخليجية او العربية والعالمية .

فالوجه الحقيقي هو المعبر عن مصلحة الاحتكارات الاجنبية والتجار الكبار في البلاد وزمرة ال خليفة ، والمعادي لتطلعات العمال وهمومهم ومشاكلهم في العمل ، ولا تحكم هذا الوجه اية نيات حسنة ، او رغبات لدى هذا المسؤول او ذاك ، او هذا القانون او ذاك ، عدا قانون المصلحة العامة للطبقة الطفيلية المتورمة باستمرار ، ومصلحة تلك الشركات الاجنبيةالتي جعلت من البحرين مركزا لجني الارباح ، ولعل ابلغ دليل على ذلك تلك السياسة المتعلقة باستيراد الايدي العاملة الاجنبية ، فالوزارة تقدم برنامجها في هذا الميدان على البحرنة والتعريب "واذا لزم الامر" الى استيراد الايدي العامله الاجنبيه ، ولكن الممارسة العملية تقلب مقولات الوزارة راسا على عقب ، لان الاعلام الرسمي الذي تستخدمه الوزارة لا يستهدف خدمة الحقيقه ، بل تزييف الواقع على الجماهير والراي العام في الخارج .

ان الواقع يؤكد بان الوزارة تشجع استيراد الايدي الاجنبيه ، وهناك العديد من المسؤولين في الوزارة وخارجها يحصلون على عمولات ثابتة « عن كل رأس » يرد الى البلاد مقابل تسهيلات لذلك المقاول او تلك الشركة .

ولا عجب اذا ضجت البلاد من كثرة هؤلاء الاجانب ، ولا عجب اذا وجدنا عاطلين عن العمل من خريجي الجامعات والثانويات والمعاهدالصناعية ولا عجب اذا عمت البطالة العديد من العمال الاجانب انفسهم ، فالقانون يتطلب فائضا في عرض البضاعة في سوق العمل ، ليتمكن ارباب العمل من التلاعب باسعار تلك البضاعة .

اننا لا ننكر ان الجهاز الاداري في الوزارة قد تضخم بدرجات ، وان العديد من المكاتب قد افتتح تحت يافطات متعددة:- الرقابة العمالية ، الضمان الاجتماعي - الدراسات ... كما لاننكر بان الوزارة قد اصدرت العديد من الدراسات التي فضحت فيها السياسة التي تسير عليها في باب العمالة ، حيث كشفت تلك الدراسات ان العمالة الاجنبية في تزايد ووصلت عام٧٨ الى قرابة ٦٠٪ من مجموع العمالة في البلاد ، بل وتمكنت الوزارة من اصدار عدد من القوانين دون ان يكون للعمال راي فيها - سواء حول الضمان الاجتماعي او سواه ، واستمزجت وجهة نظر غرفة التجارة والصناعة بالدرجة الاساسية، ولكن العلمية التي تتحدث عنها الوزارة في عملها ليست اكثر من تجميل للفوضى التي تسير عليها ويسير عليها كامل النظام في الميدان الاقتصادي وبالتالي العمالي .

فاذا كانت الحكومة غير قادرة على حل معضلة الخريجين من الجامعات ، مسببة وجود المئات من العاطلين من بين صفوفهم ، واذا كانت الوزارة لا تستطيع حل معضلة العاطلين الاخرين الا بنصحهم بالهجرة الى الخارج ، في الوقت الذي تستورد البلاد عمالا كوريين لتفريغ البضائع في الميناء ، وفلاحين من سيلان ، وممرضات من كوريا والفلبين ، فاية سياسة علمية تسير عليها هذه الوزاره .

اما المرتكز الاخر الذي تستند عليه الوزارة فهو الديمقراطية ، وهذا الادعاء مضحك للغاية، لان كل مواطن يعرف جيدا ان الديمقراطية معدومة في هذا النظام العشائري ، الوكيل للاحتكارات والدول الامبريالية ، خاصة اذا كان هذا المرتكز الذي تتبجح به الوزارة قد اعتمد منذ ١٩٧٥ .

ان من الطرافة بمكان ان تتحدث الوزارة عن نهجها الديمقراطي بعد حل المجلس الوطني ، وبعد ان بات هندرسون وزمرته هم اصحاب الحل والعقد في البلاد .

ولكنّ « الحقّ العيار الى باب البيت » على حسب المثل الشعبي . فماذا تعني الديمقراطية في عمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وكيف تطبقها الوزارة عندنا في البحرين .

في البلدان الديمقراطية ، يشارك مندوبون عن الاتحادات العمالية في صياغة القوانين العمالية التي تسنها وزارة العمل ، ولاصدار القوانين ، لا بد ان يوافق عليها مجلسا منتخبا من الشعب .

اما ديمقراطية وزارة العمل وحكومة خليفة - هندرسون ، فعلى العكس من ذلك ، انها ديمقراطية ارباب العمل ، وديمقراطية الاحتكارات والاسرة الحاكمة ، ولا يصدر قانون من الوزارة دون ان يكون لغرفة التجارة والصناعة دور في صياغته ، عدا عن الوزارة التي تعج بالعديد من المستشارين المرتبطين بالمخابرات والاحتكارات الاجنبية . اما العمال فلا راي لهم واذا ابدى اي منهم وجهة نظره، فسيكون مصيره التسريح والاعتقال .

يقولَ المثل الشعبي : « آن كنت لا تستحي، فاصنع ما تشاء » ويبدو آن وزارة العمل والحكومة عامة تطبقَ هذا المثل بحذافيره ، انها تمارس استلاب العمالَ من حقوقهم بابسط اشكالها وتمارس آستلاب كلَ الشعب من ابسط حقوقه السياسية ، ولا تتردد في الكذب ، بان النهج الذي تسير عليه هو نهج ديمقراطي ! ويبدو ان المستشارين يرون الديمقراطية من منظارهم الخاص فاذا كان يحقَ لهم آن يتناقشوا لصياغة « افضل » القوانين لامتصاص عرقَ العمال ودمهم لارضاء الاحتكارات الاجنبية والتجار الكبار ، واذا كان يحقَ لهم آن يكتبوا ما يشاءون من الزيف والدجل في صحف النظام دون آن يكلف الرقيب نفسه عناء القراءة لثقته المطلقة بان ما يكتبون هو المقصود ، اذا كان ذلك ما يجري داخل وزاره العمل والصحافة المحلية ، فكيف لا يدعي رئيس تحرير « العمل » بان وزارته تسير على النهج الديمقراطي . وكيف لا نتوقع ان يشن هجوماً على « الرفض » والمشككين والذين « يصطادون في الماء العكر » متهما اياهم بانهم لا يملكون الا الشعارات الجوفاء واستيراد المفاهيم !!

ولكن لماذا نستعجل ونتهم الوزارة بالدجل. لنستمع اليها اولاً لنعرف رأيها في الديمقراطية. انَ الوزارة تفهم الديمقراطيه في انها تعتمد على عنصرين : « اولهما ديمقراطية الجهاز التنفيذي نفسه ، وهي تتطلب تطبيقاً آميناً من كافة المسؤولين لمبادىء جماعية القيادة واحترام الاقلية لرأيَ الاغلبية وممارسة النقد والنقد الذاتي ... الخ . اما العنصر الثاني لديمقراطية الجهاز التنفيذي فهو ديمقراطية هذا الجهاز في عمله بين المواطنين ، ولقياس ذلك بقيبرة الوزارات والادارات المختلفة على اشراك القطاعات العريضة من الجماهير وتمكينها باستمرار من المساهمة الايجابية في العمل الوطني »!!

هل نحن حقا في البحرين ! ام في مصر ! ام في بلد اخر ، لا شك ان كاتب المقال لا يدري ما يكتب وانه يعبر عن احلام لا علاقة لها بالواقع.

ما هو التطبيقَ الامين من كافة المسؤولين؟ هل لدينا مسؤولين امناء في هذا البلد ؟

ما هذا الحديث عن جماعية القيادة ايها السيد الكاتب ، لاشك انه لم يسمع وزيرة وهو يعبر عن استيائه من رئيس الوزراء الذي ينظر اليه بسخرية في كل اجتماع لمجلس الوزراء ، ولم يسمع عن هندرسون وهو يبصق سخرية من وزير التربية ، ولم يسمع عن انسحاب وزير الدفاع ، بعد ان اهانه رئيس الوزراء ، ولم يسمع عن وزير الصحة وغيره وهو يعد العمال والطلبة وغيرهم بوعود نجد عكسها عند وزير الداخلية .

لا شك آن الكاتب يسخر وهويتحدث عن النقد الذاتي والنقد ، لانه يسمع ولا شك عن تعطيل صحيفة الاضواء لانها كتبت مقالا عن رشوات في الحوض الجاف لم ينكرها اصحاب العلاقة، ولكن لم تشفع للجريدة من التعطيل بتهمة الاساءة الى الاقتصاد الوطني !

اما « اشراك القطاعات العريضة من الجماهير» فلن نتحدث عن الوزارات الاخرى ، بل عن وزارته التي حرمت الجمعيات النسائية من المشاركة في نشاط الحركة النسائية العربية والعالمية. وهددتها باتخاذ اقصى العقوبات اذا قدمت العون لبعضها البعض عبر اللجنة النسائية المشتركة ، واصرت على حل اللجنة وعدم القيام باي نشاط دون موافقة مسبقة من هذه الوزارة، وتواصل التآمر على النشاط المتزايد لهذه الجمعيات .

هل يحق لكم ان تتحدثوا عن الديمقراطية وانتم ترفضون السماح للعمال بتشكيل نقابات لهم ؟

هل يحق لكم الحديث عن المشاركة الشعبية وانتم تعينون من تريدون لمرافقتكم في الوفود لتزييف ارادة الطبقة العاملة .

ولكن وزارة العمل تجد مثلها الاعلى في رئيس الوزراء الذي بات الكذب احد صفاته الاصيلة ، لا نتوقع منها ان تقول الحقيقة للعمال .

اما المرتكز الثالث الذي تستند عليه الوزارة فهو الشعبية . مسكين هذا الشعب الذي استمد المرتكز الثالث تسميته منه .

تقول الوزارة : « تتطلب شعبية العمل التنفيذي شروطا اساسية بدونها يصبح عملا مكتبيا روتينيا . وبتحقيقها تتحقق جماهيريته. واول هذه الشروط هو معايشة القيادات التنفيذية للمواطنين والتلاحم معهم والاحساس الصادق بمشاعرهم والتحديد الامين والدقيق لامالهم . وثاني هذه الشروط هو الاعتماد على العناصر الوطنية الحركية النشطة .. اما ثالث هذه الشروط فهو الاعتماد على الحقيقة والوعي كوسيلة اساسية لتعبئة جهود المواطنين »!

نحن متفقون في هذه المواصفات لشعبية العمل التنفيذي ولكننا مختلفون على اتهام وزارة العمل بهذه المواصفات التي لا علاقة لها بها من قريب او بعيد .

ان القيادات التنفيذية بالبلاد ملتصقة بالتجار وارباب العمل الاجانب والبنوك من مختلف الانواع ، ولذلك فانها تعبر بدقة وامانة وصدق عن مشاعرهم وامالهم ، وليس لها علاقة بالعمال والمستخدمين والكادحين من ابناء الشعب الذين تعصرهم كافة الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي سببها تحويل البحرين الى مركز للخدمات الى ماخور كبير ، الى مضخة لعائدات النفط ، الى وكر للفساد والافساد الاخلاقي .

واذا اتفقنا على القوى الطبقية التي تعتمد عليها وزارة العمل ، بل والنظام بشكل عام، فان كافة المواصفات تصبح واضحة ، فالاعتماد « على العناصر الوطنية الحركية النشطة » يعني الاعتماد على امثال المستشار عزت، والخبراء السريين والعلنيين الذين ارسلهم هندرسون والخبراء الامريكان والبريطانيين المنتشرين في الوزارة . ويعني التخلص من كافة العناصر التى تريد خدمة الشعب وتطفيشها والاساءة اليها باستمرار وعدم اعطائها اية مسؤوليات كما جرى مع الدكتور علي تقي وامثاله .

اما الشرط الثالث ، فمن الواضح ان الحقيقة طبقية ، وتريد الوزارة ان تقنع العمال بالحقيقة، التي تخدم الاحتكارات وارباب العمل والاسرة الحاكمة ، وتخريب وعيهم الطبقي وافساده ليسيروا ضمن البرامج التي تضعها هذه الوزارة لتعبئتهم ضد انفسهم وضد مصالحهم ، ويقفوا ضد القوى المدافعة عن حقوقهم .

ان افساد الوعي الطبقي احدى مهمات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ويبدو ان الافلاس الذي تعاني منه الوزارة في هذا الميدان قد وصل الى الذروة .

ان افتتاحية العدد السادس من « العمل » ذروة الافلاس . ولاشك ان عمالنا سيجدون في طياتها الكثير من التسلية والتندر .

ليشدّد العمال نضالهم للوقوف في وجه سياسة وزارة العمَل ومن اجل انتزاع حقوقهم المشروعة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب يعلن تضامنه مع العمّال المعتقلين ووزير العمَل ينكر عليه هذا الحق

وجهت اللجنة التاسيسية نداء الى كافة المنظمات العمالية العربية والعالمية ناشدتها التضامن معها وشجب حملة الاعتقالات الجديدة التي تشنها اجهزة السلطة القمعية والتي شملت عددا من العمال ومن بينهم اعضاء اللجنة التاسيسية . وتجاوبا مع ذلك النداء عقد الاتحاد لنقابات العمال العرب اجتماعا ناقش فيه الاوضاع العمالية في البحرين واتخذ جملة من القرارات التضامنية من بينها توجيه برقية استنكار الى مجلس الوزراء ووزير العمل والشؤون الاجتماعية وهذا نصها .

« تتابع الامانة العامة بقلق انباء الاعتقالات التي يتعرض لها النقابيون العمال في البحرين ، والمعاملات السيئة التي يتعرضون لها في السجون .. نناشدكم بالعمل على ايقاف حملات الاعتقال والمطاردة بحق النقابيين والعمال واطلاق سراح المعتقلين واعادتهم الى اعمالهم . كما نطالبكم بالعمل على اطلاق الحريات النقابية والسماح لهم بتكوين نقاباتهم انسجاما مع ما نصت عليه قوانين منظمة العمل العربية والدولية » .

احمد جلود الامين العام ٢٠–٨–٧٩

وقد رد وزير العمل والشؤون الاجتماعية ببرقية جوابية بتاريخ ٢٢ – ٨ – ٧٩ جاء فيها :–

« بالاشارة الى برقيتكم الواردة الينا بتاريخ ٢١ – ٨ – ٧٩ بشان حق تكوين النقابات العمالية بدولة البحرين ارجو الاحاطة بما يلي :

١ – ان حق تكوين النقابات العمالية بدولة البحرين حق دستوري كفله دستور البلاد لعمال البحرين وذلك في اطار القانون ولذا يصدر التنظيم بممارسة هذا الحق .

٢ – ان الاتجاه التشريعي الحادث هو تنظيم حق تكوين النقابات العمالية في اطار قانون مستقل عن قانون العمل وهو ما اخذ به قانون العمل في القطاع الحالي الصادر بالمرسوم الاميري رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٦ اذ صدر دون ان يتضمن بابا خاصا بالنقابات العمالية لان المشرع ارتاى تنظيم الاوضاع الخاصة بهذه النقابات في قانون مستقل سوف يصدر قريبا باذن الله .

٣ – في البحرين الان تنظيم عمالي منتخب يمثل عمال البحرين تمثيلا كاملا وقد اعترفت به منظمة العمل الدولية ، .... (يقصد اللجنة العمالية المؤقتة) ...

٤ – يحدد ويحكم الاعمال المضرة بامن الدولة قانون (تدابير امن الدولة) وكل من يخالف احكام هذا القانون يحاكم قضائيا لنيل جزائه

٥ – اعتقد انه بصفة عامة لادخل لاتحاد العمال العرب في الجرائم الاساسية التي تمس امن الدولة سواء في البحرين او غيرها من الدول العربية ..

ان وزير العمل الذي باتت اوراقه مكشوفة امام الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وجد نفسه مضطرا للاجابة على برقية الاستنكار التي وصلته ، ولكن ليس لينفي التهمة الموجهة اليه بممارسة الاساليب القمعية والارهابية بحق الحركة العمالية وانما ليؤكدها وليعلن اصراره ومن ورائه حكومته «الرشيدة» على السير في ذات النهج .. فبرقيته لاتنفي نبا الاعتقالات وانما على العكس تطالب الاتحاد الدولي بعدم التدخل في شؤون عمال البحرين .. اي تطالبه بالسكوت على قمع العمال !

والان لنرى كيف يدين الوزير ذاته وحكومته من خلال برقيته :–

١ – يريد الوزير ان يبرر سياسة حكومته ازاء الحريات النقابية فيؤكد ان حق النقابات مكفول في الدستور ، وان في نية الحكومة السماح بتشكيل نقابات ولكن ذلك مرتبط بقانون منفصل حول الحريات النقابية ، وهذا بالطبع غير موجود في البحرين .. اما سبب عدم وجوده فلان الحكومة لاتزال تفكر منذ العام ٢٩٧٦ (تاريخ اصدار قانون العمل الذي لايحتوي على اي نص حول النقابات على نقيض سابقه قانون ١٩٥٧) باصدار هذا القانون المستقل .. فهل يعقل ان من لديه النية لاصدار مثل هذا القانون يحتاج الى اكثر من ثلاث سنوات (منذ ١٩٧٦ حتى الان) ام ان الحقيقة هي ان هذه الحكومة لاتعترف بحق العمال في تنظيم انفسهم .. وهي ان اعترفت فانما تعترف بتلك الاشكال المهزيلة التي تخلقها كاللجنة العمالية المؤقتة ..

٢ – ان الوزير عندما يتحدث عن قانون امن الدولة انما كمن يكون قد « فسر الماء بعد الجهد بالماء » فالاستنكار اصلا هو ضد الاعتقالات العمالية الاخيرة .. فهل اوضح الوزير اسبابها . وما هو الاخلال بامن الدولة الذي اقترفه العمال المعتقلون . وهل جرت محاكمتهم لاثبات ذلك . وما هي « الجرائم الاساسية » التي ارتكبها العمال وفي مقدمتهم المناضل العمالي عبدالله مطيويع رئيس اللجنة التاسيسية .. وهل لا تكفي ثلاث سنوات من الاعتقال غير القانوني لاثبات تلك الجرائم (!) وابراز الادلة عليها . واين هي المحاكمة التي اجريت له ولغيره من المناضلين المعتقلين .

ان الوزير لا يستطيع انكار حقيقة الاعتقالات .. ولا يجد له مهربا الا في اتهام الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بالتدخل في شؤون البحرين وتوجيه التهديد له بعدم الاستمرار في ذلك .. انه يريد سلب العمال العرب حقهم في التضامن مع رفاقهم عمال البحرين والوقوف الى جانبهم .. فيا لها من وقاحة تلك التي يتسم بها وزير العمل .

مسالة اخيرة : اذا كان الوزير وحكومته يعتقدون ان لعبة اللجنة العمالية المؤقتة ستنطلي على عمالنا فهم واهمون .. لان العمال يعرفون جيدا حقيقة هذه اللجنة ودورها .. ويدركون ان ممثلهم الحقيقي والذي برز من خلال النضالات الشاقة والمريرة عبر مسيرة نضالية طويلة هو اللجنة التاسيسية والتي يضطر الوزير نفسه الاعتراف بها ، فهي تفرض نفسها بالتفاف قواعدها العمالية حولها ..

اللجنة التأسيسيّة والحرّيات النقابيّة

حددت اللجنة التاسيسية موقفها من مسالة الحريات النقابية في مذكرة وجهتها الى وزير العمل والشؤون الاجتماعية وذلك في نهاية شهر يوليو وذلك على اثر الحديث عن استعداد الحكومة لفتح الحوار مع الحركة العمالية بشان حقوقها النقابية . وقد ورد في هذه المذكرة ما يلي :

« لقد نقل الينا الدكتور الطيب الحضيري المدير العام لمنظمة العمل العربية ملخصا للحوارات التي اجريتموها معه في الفترة المنصرمة عبر عدة لقاءات اخرها اللقاء الذي تم معه في الخرطوم اثناء اجتماعات مؤتمر منظمة العمل العربية في ٥–٣–١٩٧٩ ، هذا الحوار الذي انتهى الى تسجيل النقاط التالية :

١ – استعداد حكومة البحرين لاعادة الحوار مع قيادات الحركة النقابية .

٢ – قبول حكومة البحرين بقيام النقابات حسب متطلبات العمل النقابي وحسب الاعراف والقوانين العربية والدولية والتي تنص عليها مواثيق العمل العربية والدولية .

٣ – ضمان سير المفاوضات في جو من حسن النية والصدق ، وعدم التعرض للوفد المفاوض وضمان سائر الحريات لاعضائه بما فيها حرية التحرك والاجتماع والسفر مهما كانت نتائج هذه المفاوضات .

٤ – ان النتائج المذكورة والتي نقلت عبر سعادة وزير العمل تعبر عن الراي الرسمي لحكومة البحرين » .

ثم استعرضت المذكرة المسيرة العمالية منذ نشوء الطبقة العاملة والسياسة القمعية التي اتبعتها حكومة البحرين تجاهها والمتمثلة في تجاهل الحقوق المشروعة للعمال وشن حملات الاعتقالات وسط صفوفهم وفرض الوصاية عليهم بخلق اللجان الاستشارية ...

وقد اختتمت المذكرة بالاتي

« انطلاقا من كل ما ذكرناه سابقا ، رحبنا بالوساطة التي تقوم بها منظمة العمل العربية وهي المنظمة المتفرعة من جامعة الدول العربية ، على يد مديرها العام الدكتور الطيب الحضيري فهذا وصل لما انقطع بين العمال وبينكم دون ان يكون لهذا الانقطاع يد لهم فيه او رغبة وهذا تاكيد وتثبيت لحق اصبحت كل الدول المتحضرة تعترف به ، ولقد كفلت المنظمة على يد مديرها العام ان تسير الامور دونما ارهاب او ارغام مستهدفة اقرار الحقوق النقابية لعمال البحرين وعليه فاننا نسجل ما يلي من الامور :

١ – موافقتنا على استئناف الحوار الذي قطعتموه عام ١٩٧٢ في ظل اجواء من الحرية والثقة .

٢ – حق العمال في تشكيل منظماتهم النقابية وفق قانون للتنظيم النقابي يسهم في صياغته الاطراف المعنية ومن بينهم العمال .

٣ – اطلاق سراح زملائنا النقابيين المعتقلين .

احتفالاً بالعيد

يوم العيد – عيد الفطر المبارك – ازدانت الحيطان وجدران المنازل ، باحلى زينة .. كانت البلد كعروس في ليلة عرس ثوري .. امتلأت الجدران بالشعارات والكلمات الممنوعة والمحرمة على المواطن ..

« لا لقرار المنع من السفر »

«عيد الفطر يوم التضامن مع الطلبة الممنوعين »

« اعطوهم جوازاتهم .. او قدموهم للمحاكم »

« انشودة العيد .. ممنوع من السفر »

اللجنة التأسيسيّة تشجب حملة الاعتقالات الجديدة

على اثر حملة الاعتقالات التي شنها جهاز هندرسون وسط صفوف العمال في النصف الاول من الشهر المنصرم ادلى متحدث باسم اللجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين بتصريح صحفي وذلك في ١٦–٨–٧٩ جاء فيه :

« لقد قامت حكومة البحرين بحملة اعتقالات واسعة ضد العمال من مختلف مواقع عملهم (شركة باص لخدمات الطيران – طيران الخليج – البريد المركزي) وفي مقدمتهم اعضاء اللجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين ، مفترئة عليهم تهما لا حصر لها (مثل العمل السياسي–الانتماء الى ما تسميه منظمات تخريبية) ولا تزال تطارد اعضاء اللجنة التاسيسية اينما تواجدوا » .

« لقد انزعجت السلطة البحرانية وهي ترى الطبقة العاملة من خلال تنظيمها اللجنة التاسيسية وهي تعبر عن استقلاليتها وخطها من خلال ملصقاتها ومجلتها (صوت العمال) حتى لايزيف صوت العمال او يشوش خطهم .

ان اللجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين تستنكر اعتقال العمال وتطالب باطلاق سراحهم فورا وتدعو الاتحادات النقابية العربية والعالمية الى شجب هذا الاعتداء الجديد على الطبقة العاملة البحرانية .»

وزعت اللجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين ملصقا للتعبير عن تضامن كل العمال مع ابنائهم واخوانهم الطلبة ، ووقوفهم الى جانب مطالبهم العادلة.

الحرية لرئيس اللجنة التأسيسية
لاتحاد عمال البحرين
النقابي عبد الله مطيويع

اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين

Freedom for the Presiedent of the
Constituent Comittee
of the Workers Union of Bahrain

وزعت اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين ملصقا للمناضل عبد الله مطيويع رئيس اللجنة طالبت فيه باطلاق سراحه .

عائلة "آل رضي" تطالب بالتحقيق في وفاة ابنتها

فتحية رضي الطالبة التي استشهدت في القاهـرة في ٢٥ـ٦ـ٧٩ نتيجة للاهمال واللامبالاة اللذين تعرضت لهما اثناء مرضها من قبل سفاره البحرين في القاهره .. فتحية رضي التي استقبلت جماهيرنا نبأ وظروف وفاتها بالاستنكار الشديد والذي عبرت عنه في المسيرات واحياء ذكرى الشهيده .. فتحيه رضي التي اصبحت قضيه .. لاتزال مطروحة .. وعلى الحكومة الاجابه عن ظروف وفاتها ولا بد من محاسبة المسؤولين عن ذلك .. حتى لا تتكرر نفس الجريمة مجددا ..

ابناء عائلة « آل رضي » والبالغ عددهم ١٠١ قدموا مذكرة الى رئيس الوزراء موضوعها « طلب تحقيق حول ظروف وفاه الطالبة فتحيه رضي بالقاهره » . وقد اشارت المذكره الى ان عائلة المرحومه لم تبلغ بشكل رسمي عن الوفاه واسبابها ولم تحصل على اي تقرير حولها ولا حتى شهادة وفاه . كذلك فان الغموض يلف مكان وزمان الوفاه الحقيقي .

« لقد وصلتنا جثة المرحومه في مساء ٢٨ـ٦ـ١٩٧٩ وهي في حالة سيئة جدا من ناحية التعفن وتلطخ الجثة بالدماء عند الراس والبطن بفعل عملية التحنيط حيث اننا لم نستطع التعرف على الجثة نتيجه للاورام الكبيرة فقد كان الجسد يهترىء في يد من قامت بتغسيل الجثة .

اضافه الى ان الجثة وصلت البحرين موضوعه في تابوت يخص شخص اخر يدعى المهندس « سعد عبد الفتاح امام » قد توفي في ابو ظبي وارسل جثمانه الى القاهره وتعود جثة ابنتنا في داخل هذا التابوت . . . » .

« على ضوء هذه الامور .. والتي لم ندخل في تفصيلياتها فاننا نتقدم اليك بتلك المطالب شاكرين لك اهتمامك اعتنائك برسالتنا : ـ

١ ـ العمل على تزويد العائلة بتقرير مفصل عن ظروف الوفـاة واسبابها ومكان وزمان الوفاة الحقيقي وشهادة وفـاة .

٢ ـ وكذلك بالتحقيق في الموضوع والظروف الحاصلة في القاهره والاسباب المباشره وغير المباشرة لحدوث الوفاة ، وبالتحديد عبر وزاره التربيه والتعليم

٣ ـ نطالب بالكشف ايضا عن سبب تغيير مكان وزمان الوفاة والمسؤول عن ذلك .

٤ ـ نطالب بمحاسبة المسؤولين عن تلك الاخطاء الحاصلة ، وتوقفيهم عن مواصلة الاهمال حيث لا ينبغي ان تكون « فتحية » مقدمة لفقدان عدد اخر من ابنائنا » .

ان على كل الاباء والامهات ان يتحركوا لضمان سلامة وحياة ابنائهم وبناتهم ، فما جرى لفتحية رضي قد يتعرض له اي منهم .. ليتكاتف الجميع ويعبروا عن سخطهم من سياسة السلطة تجاه الطلبة . فحياة ابنائنا في خطر ..

اسمع كلامك نعجبني اشوف اعمالك انعجب

وزارة العمل اصدرت مجلة « العمل » ولا ندري هل الاسم تيمنا بجريدة العمل الكتائبية السيئة الصيت ، ام للدجل على العمال .

وقد دأبت هذه المجله منذ العدد الاول الذي صدر في مارس المنصرم على الحديث عن النقابات واهميتها في البلاد . ووصلت الوقاحة بمدير التحرير ان كتب في العدد السادس بان السياسة العماليه التي تعتمدها الوزاره ترتكز على " حريه تكوين الجمعيات والنقابات على اسس وطنيه ولاهداف مشروعة وبوسائل سلمية مكفولة وفقا للشروط والاوضاع التي يبينها القانون".

ويبدو ان كاتب المقال مطمئن الى ان القارىء لا يعرف القانون ! لان القانون يحرم النقابات في حين ان « سياسه وزارة العمل ترتكز على حق العمال في تشكيل النقابات ».

حيرتونا في هالمعادلة .. ولكن العمال الواعين لا تنطلي عليهم هذه الاكاذيب .. وهم يطالبون الوزارة ان تقرن القول بالفعل ، وتترك هذه الاكاذيب . وتترك هذه المساحيق التجميلية الزائفة .

حقيقة حريه الصحافه

قانون المطبوعات المعمول به في البحرين هو تعبير صادق عن العقلية الاستبدادية البشعة التي يسير عليها هندرسون خليفة في ادارة البلاد .

وعندما ارادت الحكومة في شهر مايو اعادة النظر في القانون لترقيعه ، عبرت احدى الصحف المحلية عن رايها في القانون السابق بلسان محمد قاسم الشيراوي بما يلي :

« ان القانون القديم مليء بالمطبات ، تكاد مواده تنصب افخاخا حساسة تطبق على من يتعامل معها عند اقل غمزة ، واخف خطوه.. وهو قانون مزروع بالالغام ، لا يحمل من خصائص تنظيم دور الكلمة الا التفنن في ايراد العقوبات، وسوق مزيد من احتمالات تنوع التفسيرات لكل مواده الغامضة الصياغه .

.. قانون يحظر على حمله الاقلام ممارسة العمل الصحفي في اضعف صوره أو يحرمهم منه بالمره .. قانون يهبط من عزائم من يفكر في اقتناء دور للنشر والطباعة .

القانون القديم يعود ، حقا ، القهقرى بمجتمع البحرين ليحاكي مجتمعات القرون الوسطى المظلمة نفسا وتخلفا » ..

ورغم هذه الشهاده البالغه الدلاله ، فان بعض المرتزقه يتحدثون عن « الحكومه الرشيدة» وحرية الصحافة والاستقرار والامن للمواطنين في البحرين . دون ان يكلفوا انفسهم معرفة ان العديد من حملة الاقلام وفي مقدمتهم الصحفي ابراهيم بشمي يرزحون في السجون .

وحدويون حتى العظم

وزير الداخلية يباكى على الوحدة في الخليج .. لانها اعز امنيه عنده .. وهي في مستوى الوحدة العربيه التي يعمل من اجلها . ولا يمكن أن يلومه احد فهو يقول بان طريق الوحدة الخليجية : اعطاء كل مواطن خليجي هوية شخصية من امارته ليسهل عليه التنقل بدلا من الجواز !

سبحان الله كل واحد يشوف الامور من الثقب اللي يعجبه،ولذا فان وزير الداخلية يطمئن المواطنون بانه حقق الوحدة في الميدان الذي يعمل فيه ، « فهناك اجهزه امنية مشتركة وتبادل معلومات منذ فترة ».

توحدوا على الشر ، اما الخير فهم بعيدون عنه . واداتهم في التوحيد المخابرات البريطانية .

الشيخ يهدد بحرق البحرين !

في اللقاء الذي تم في مطلع الشهر المنصرم بين حاكم البلاد ووفد من علماء الدين ، لم يتملك عيسى اعصابه ، فارغى وازبد وهدد بالويل والثبور وعظائم الامور . وقال بان « شعب البحرين ينكر جميله ، ولا تستحق البحرين الا الحرق والتدمير »، ولكن الوفد استغرب هذا الكلام ، فكل مواطن يعرف بان سياسة الانفتاح قد زادت من مداخيل كبار الشيوخ والتجار بدرجة كبيرة ، وتحولت البحرين الى مركز للنهب والدعارة العالمية . وكل ذلك « بفضل السياسة الحكيمة التي يسير عليها النظام !»

من سار على الدرب وصل . هذا ما يقوله المثل العربي وحاكم البلاد وزمرته قد سلموا البلاد للاجانب ، ولم يهتموا بمصير الشعب وبمستقبله القومي ، ولذا فقد ارتاحت منهم الاحتكارات ، وغضب عليهم الشعب .

ولا نعتقد بان التهديدات العنترية لعيسى تعني شيئا في التطبيق العملي ، فلن يكون مصير البلاد افضل مما هي عليه اذا واصل السير في الطريق الحالي .

في الذكرى الرابعة لهجمة اغسطس

اصدرت الجبهة بيانا في الذكرى الرابعة لهجمة اغسطس جاء فيه :

« اربع سنوات عجاف قد مرت على شعبنا وحكومة هندرسون ـ خليفة مستمرة في نهجها المعادي للجماهير ومصممة على ارتهان البحرين لاعداء شعبنا الامبريالية الاميركية والنظام السعودي حيث لم يكتف النظام بتحويل البحرين الى قاعدة امريكية ومنطلق للاحتكارات والبنوك الغربية لنهب ثروات المنطقة والتفاخر بالاقتداء (بهونغ كونغ) اي تحويل البحرين لمركز للدعارة والسمسرة والخدمات غير الشريفة بل ان حكومة خليفة تحدت بكل وقاحة شعور شعبنا والامة العربية في دعوتها الملحة لامريكا لتكثف وجودها العسكري في البحرين والخليج العربي تعويضا لها عن خسارة مرتكزاتها التي اطاحت بها الثورة الايرانية .

لقد شهدت الاشهر الماضية انتعاشا في نضالات شعبنا بعد أن طفح الكيل وسقط دركي الامبريالية في منطقتنا وانتصرت ارادة الجماهير الايرانية مما شكل حافزا قويا لنضال شعبنا ، ليس في البحرين فقط بل في الخليج العربي ككل لكن هذه النضالات تفتقر الى البرنامج الموحد ووحدة مختلف القوى والعناصر الوطنية ووحدة الاتجاه والحركة مما يحرمها من تشكيل الزخم اللازم لاجبار الحكومة على التراجع عن نهجها .

ان الجبهة الشعبية في البحرين والتي اختبرها شعبنا في طليعة نضالاته والمستعدة للتضحية من اجل الشعب تطرح على القوى والعناصر الوطنية والدينية المخلصة وعلى جماهير شعبنا في ريفه ومدنه لاقامة (تجمع وطني ديموقراطي بحراني) يضم كافة القوى والعناصر والشخصيات والتجمعات الوطنية والدينية بهدف قيادة وتنظيم نضالات الجماهير البحرانية على اساس برنامج يستجيب لمطالب وطموحات الشعب البحراني .

الجبهة تدعو الى مزيد من رص الصفوف من اجل تحقيق مطالب شعبنا العادلة

على اثر تصاعد الأحداث في البحرين وخاصة بعد المسيرة الاحتجاجية التي نظمتها جماهيرنا في يوم العيد ٢٣ـ٨ـ٧٩ مطالبة باطلاق سراح المعتقلين السياسين والدينين ، وقمع السلطة واجهزة الشعب لهذه المسيرة .. فقد اصدرت الجبهة بيانا اكدت فيه على ان الرد الوحيد على سياسة السلطة هو وحدة كافه فصائل شعبنا وطوائفه الدينية وفئاته الشعبية ، مؤكدة على مطالب شعبنا الاساسية وداعية الى تنظيم المزيد من التظاهرات والمسيرات والاشكال النضالية الاخرى والتي ستكون كفيلة بأجبار السلطة على الرضوخ لمطالب شعبنا .

[redacted] بسم الله الرحمن الرحيم

انذار .. انذار الى حكومة آل فرعون (آل خليفة)

منذ انطلاقة الثورة الاسلامية في ايران ،وحكومة آل خليفة تتخذ منها موقفا معاديا يتسم بصلافة العملاء المأجورين . ولم تدخر هذه الحكومة الطاغوتية اى جهد في التآمر على الثورة الاسلامية في ايران . فمن جانب حوّلت حكومة آل خليفة الفرعونية الطاغوتية ارض البحرين الطاهرة الى قاعدة استعمارية للتآمر على الثورة وتهريب رجال السافاك ، وعملاء الشاه ، ومن جانب آخر ، اثارت موجات من التشكيك ، والتشويه ضد رجال الثورة في وسائل اعلامها . ولم تكتف بذلك ، بل اخذت تعادي ابسط مظاهر الثورة الايرانية ابتداءا من منع صور قائد الثورة العظيم الامام الخميني الى منع كتبه ، واية مجلة تتبنى الدفاع عن الثورة الايرانية . الى اعتقال كل قادم من ايران واخضاعه للتحقيق ، الى دفع عملائها المأجورين الخونة الى اسقاط وحرق صور الامام الخميني من المآتم والمساجد (كما حدث مؤخرا في مآتم العجم) ،ومسح اية شعارات مؤيدة للثورة الايرانية على الجدران .

ان جماهير ايران ،والبحرين ، لتراقب تحركات السلطة الخليفية العميلة بعيون لاتنقصها الدقة وتسجل اية صغيرة او كبيرة . وانها سوف تحاكم كل هؤلاء الذين يمارسون هذه المواقف الدنيئة،في محاكم ثورية لامحالة وسوف لن يكون الحكم الصادر بحق اي عميل للسلطة ، او اي مأجور لهم اقل من " الفساد في الارض " .

امّا آل خليفة ، فأن جماهير البحرين كفيلة بهم . ولن ترحمهم عمالتهم لأمريكا وبريطانيا ، كما لم ترحم عمالة الشاه ، وسوموزا من قبضة جماهير الشعب .

" فتربصوا حتى يأتي الله بأمره ، ان الله لايهدي القوم الفاسقين " صدق الله العظيم .

صورة لبيان وزع في البحرين

الجماهير مصممة على انتزاع مطالبها العادلة

تصاعدت حدة المواجهة بين الجماهير وقواها الوطنية من جهة ، والسلطة العميلة واجهزة قمعها من جهة ثانية .. وشكلت المسيرات والتظاهرات علامات بارزة في الشهر المنصرم ، بالاضافة الى حملات الاحتجاج التي تمثلت في العرائض والمذكرات وارسال الوفود الى حاكم البلاد والوزراء الاخرين .

وقد تركزت مطالب الجماهير على اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وايقاف الحملات البوليسية التي تشنها السلطة على المواطنين والسماح للعمال بتشكيل النقابات العمالية ، والغاء كافة القرارات والقوانين التعسفية التي اتخذت بحق الطلبة وسائر المواطنين .

وكانت مسيرة التضامن مع الشعب الفلسطيني يوم ١٧ اب — اغسطس رمزا لوقوف شعبنا المناضل الى جانب اشقائه الفلسطينيين ونضالهم العادل ، وتعبيرا عن الارتباط المصيري بين جماهير الامة العربية في الدفاع عن اراضيها المغتصبة وقضيتها الوطنية العادلة . وكان من الملاحظ ان الجماهير الشعبية الكادحة من العمال والموظفين والمستخدمين ورجال الدين والطلبة هم الذين شاركوا بحماس في هذه المسيرة التضامنية .. في حين لم يشترك فيها احد من البورجوازية الطفيلية والاسرة الحاكمة التي يملأ رجالها الدنيا صراخا حول القضية الفلسطينية وايمانهم بعدالتها . وقد تكشفت جيدا دعواتهم المشبوهة عندما وضعوا اجهزة القمع في حالة استنفار شديدضد التظاهرة ، مما كشف كذب كل الادعاءات التي تروجها السلطة حول دعمها للثورة الفلسطينية ، والانكى من ذلك انها فرضت حصارا اعلاميا شديدا على هذه المسيرة مما حجب الحقائق عن الراي العام العربي والعالمي .

ولم تكتف السلطة بذلك ، بل شنت حملة اعتقالات بعد هذه المسيرة وسط العناصر الدينية التي شاركت في المسيرة ، وصعدت من ممارستها القمعية باعتقال الشيخ العكري والعصفور بعد عودتهما من ايران اثر زيارة قاما بها لاية الله الخميني يوم ٢٢—٨—١٩٧٩ .

ولكن الجماهير لم ترهبها هذه الحملات البوليسية ، لانها تدرك ان الفزع والخوف يعم سائر المسؤولين وان كافة الحملات الهستيرية والتصريحات العنترية لخليفة بن سلمان وغيره انما هي تعبير عن حالة الارتباك الشديدة التي يعيشونها خوفا من الجماهير وتصاعد حركتها النضالية واصرار هذه الجماهير على انتزاع مطاليبها مهما كلف الثمن من تضحيات .

وفي يوم العيد الموافق ٢٣—٨ تدفقت الجماهير في مظاهرة صاخبة في العاصمة تطالب بالافراج عن المعتقلين السياسيين وايقاف كافة الحملات البوليسية والاستجابة لمطالب الشعب العادلة . وقد بدأ التجمع عند مأتم مدن ، ومنذ الساعة الثامنة صباحا تحركت المسيرة وهي تضم قرابة ٢٥٠٠ متظاهر مرددة الهتافات باطلاق سراح المعتقلين بالاضافة الى الشعارات الدينية التي رفعها رجال الدين .. ووسط هذه التظاهرات ارتفعت الشعارات التالية :

يا حرية ويني وينج
والسجون بيني وبينج
اسمع اسمع يا مسؤول
اسمع العامل شيقول

وقد سارت المظاهرة من مأتم مدن مرورا بشارع الشيخ عبدالله ، شارع القضيبية ، دوار الحكومة ، وزارة الاسكان القديمة ، دوار راس رمان ، شارع الحورة ، دوار مدرسة الحورة الثانوية للبنات ، شارع مدرسة القضيبية للبنات ، دوار القصر القديم ، شارع السلمانية ، حتى وصلت الى شارع القلعة حيث تصدت لها فرقة كبيرة من رجال فرق الشغب والمكونة اساسا من بدو السعودية ومرتزقة من افغانستان — بنان ويقودهم ضابط اردني .

شنت اجهزة القمع حملة اعتقالات واسعه بعد المظاهرة التضامنية مع المعتقلين السياسيين يوم العيد وقد وصل عدد المعتقلين الى ١٢٠ معتقل .

يا هندرسون يا جلاد
درس السافاك راح ينعاد

وحاولت عناصر السلطة ان تخرب المظاهرة من الداخل بتمزيق وحدة المتظاهرين والتصدي للشعارات الوطنية ، ولكن هذه المحاولات قد ووجهت بشجاعة وحكمة من قبل العناصر الوطنية وتمكن المتظاهرون من رص صفوفهم ومواجهة اجهزة القمع والاشتباك معها عند القلعة وهي مركز القسم الخاص ومخابرات هندرسون .

كما حاول بعض رجال الدين دعوة المتظاهرين الى التفرق والاستجابة للدعوات التي اطلقها ضابط فرقة الشغب ، ولكن جماهير المتظاهرين كانت مصممة على رفض اية دعوات استسلامية ومواجهة الارهاب الرجعي والتصدي له .

وعندما بدأ الصدام ، كانت الشعارات الوطنية تملأ الساحة حيث هتف المتظاهرون :

يسقط يسقط هندرسون
يا خليفة شيل ايدك
كل الشعب ما يريدك
يا عيسى شيل ابدك
كل الشعب ما يريدك
يا هندرسون يا جلاد
درس السافاك راح ينعاد
اسمع اسمع يا مسؤول
اسمع العامل شيقول

وعندها اعطيت التعليمات لفرق الشغب بالقاء القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين والقاء القبض على العناصر النشطة من صفوفهم .

وقد سرت اخبار هذه المظاهرة في كافة ارجاء البلاد ، وعبرت الجماهير باشكال متعددة عن تضامنها الى جانب المعتقلين السياسيين ورفضها لاساليب الارهاب ووقوفها الى جانب القوى الوطنية والديمقراطية وتصميمها على النضال ومواصلته لانتزاع كل الحقوق .

اما السلطة العميلة فانها تعيش حالة ذعر شديد ، وقد استنفرت كافة قواها القمعية وارسلت دورياتها الى كافة الاحياء والشوارع والقرى لبث الارهاب ونشره وسط الجماهير .

وخلال المسيرة ، وزعت الجبهة الشعبية بيان « الذكرى الرابعة لهجمة اغسطس » بكثافة مؤكدة تصميمها على مواصلة النضال ضد الارهاب والدكتاتورية ، ومن اجل اطلاق سراح المعتقلين واطلاق الحريات العامة والغاء كافة القرارات والقوانين التعسفية .

هموم الحركة النسائيّة البحرانيّة

السلطة الرجعية تضع المزيد من العراقيل أمام المرأة

لقد عانت الحركة النسائية في مسارها الوطني وما زالت الكثير من بطش وارهاب الزمرة الحاكمة في البحرين عبر كافة القوانين الجائرة التي تكبلها وتعيق طموحها نحو التحرر والانعتاق .. فلم يعد خافيا على احد دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المتزايد في التضييق على خناق التجمعات النسائية العلنية المتمثلة في الجمعيات النسائية والحصار الذي يكشف كل ادعاءات النظام حول مساهمات وزير العمل لتطوير العمل الاجتماعي وخلق مجالاتها وعبر المؤتمرات والشعارات التي تنادي بحرية العمل التطوعي .. الخ التي تطالعنا بها مجلة العمل في محاولتها المستمرة لتشويه الحقائق للمواطن العادي ..

ان قيام وزارة العمل بتجميد «اللجنة الثقافية المشتركة » التي كانت بمثابة نواة تلبي طموح الجمعيات النسائية لخلق جسور العمل المشترك وتوحيد الطاقات وزيادة فعاليتها ومسؤولياتها تجاه واقع المرأة المرير في البحرين من خلال برامج متعدده .. ان هذه الخطوة اللاديمقراطية تعزز فهمنا لطبيعة هذا النظام الذي يواجه بشراسة تطلعات الجماهير نحو واقع افضل في ابسط اشكال نضالاته كالعمل الاجتماعي مثلا .. ان تصريحات جميل الجشي لاعضاء اللجنة حول دور المخربين (هذا التعبير الذي اصبح مرادفا للوطنية في ذهن المواطن في ظل نظام الخيانة القائم) من حرف مسار اللجنة عن الطريق الصواب ..

ان الجمعيات النسائية متمثلة في العناصر الوطنية والديمقراطية والشريفة لم ولن يعيقها مواقف وزارة العمل الوصي على تحركها بل استمرت في تطوير عملها ونسج اشكال جديدة للعمل المشترك بينها .. ان مواجهة النظام لقطاعات الحركة الجماهيرية يكاد يتخذ اساليب متقاربة وذلك عبر خلق الاشكال البديلة غير الشرعية سواء على الصعيد الطلابي كالاندية او العمالي اللجان الاستشارية .. اما على صعيد الحركة النسائية فالاستفادة من الخبراء المصريين وغيرهم ساهم في خلق مشاريع ولجان كمشروع الرائدات مثلا ..المتمثل في ايجاد قيادات محليه تكون حلقة وصل بين المسؤولين والاهالي وتساهم حسب تعبير الوزارة (في تدعيم مشاريع التنمية) لتمارس التدجيل بين الاهالي وتتحول الى ابواق معبرة عن النظام تكيل الوعود للاهالي حول دور ومشاريع الوزارة لحل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية.

تسعى وزارة العمل من خلال اللجنة الاستشارية فرض حصار للعمل الاجتماعي واحتواء العمل ضمن مشروع الرائدات لقد عبرت الحركة بتمسكها باشكالها الحقيقية التي خلقت عبر نضالاتها وجهودها لتعزيزها والوقوف بحزم مع جمعية فتاة الريف في مطالبتها بحقها في الحصول على اشهار رسمي ومزاولة نشاطها ضمن منطقة الريف التي تعاني من الازمات ان هذا المطلب الشرعي تقف الوزارة موقف عنجهي منه ولم يعد خافيا على احد عدد العرائض التي قدمتها الجمعية بالاضافة الى برنامج عملها ولقاءات العضوات مع المسؤولين لابطال حججهم متمثلين بالمثل الشعبي (الحق العيار لباب بيته) ليفاجئهم المسؤول بان المسالة ستعرض ليناقشها مجلس الوزراء ويتخذ موقف بشانها .

ان من دواعي السخرية في هذا النظام ادعاءاته في الصحف المحلية كما جاء في افتتاحية مجلة العمل — العدد السادس — اغسطس ٧٩ (حول توجهات وزارة العمل في المجال العمالي — حرية تكوين الجمعيات والنقابات على اسس وطنية و لاهداف مشروعة وبوسائل سلمية مكفولة وفقا للشروط والاوضاع التي يبينها القانون) ولقد توجهت الجمعية بعريضة اخرى تطالب بالاشهار بعد ان غابت عرائضها في طيات مجلس الوزراء .. ان نظام ال خليفة لا يتردد في منح ترخيص رسمي لاي ناد او جمعية اجنبية لتزاول نشاطها وسمومها في البحرين لكنه يتشدد تجاه اي تجمع ديمقراطي وطني يسعى لخير بلاده ان هذا الموقف اصبح مالوفا لدى الشعب البحراني .

ان تحديد مهمات الحركة النسائية عبر تحليل ملموس لواقع المرأة البحرانية وما تعانيه على مختلف الاصعدة والتوجه اليها عبر برامج تؤكد هذا التوجه لجعلها تساهم في دفع حركتها بشكل افضل .. ان هذه المسالة تقع على عاتق قيادات الحركة والعناصر الوطنية والديمقراطية للاسهام في النضال الوطني العام وتاتي اهمية الدفاع عن مكاسب الحركة الشرعية (الجمعيات النسائية) والوقوف امام محاولات النظام ورموزه في الحركة النسائية في سعيه لفرض الحصار على نشاطات الجمعيات وشلها واضعاف فعاليتها لتستمر في النهج الاصلاحي والنشاط الخيري العقيم السلبي في التعامل مع الواقع والعاجز عن استنهاض قدرات جماهيرنا .

ان الجمعيات النسائية مطالبة بتوحيد جهودها ورؤيتها للعمل الاجتماعي عبر التنسيق بينها وعبر العلاقات الوطيدة مع المؤسسات الاجتماعية في البحرين لسد الطريق امام محاولات النظام لافراغ العمل الاجتماعي من محتواه الوطني والديمقراطي .. عبر تكتيل هذه التجمعات ضمن مواقف مبدئية تجاه قضاياها المشتركة كالوقوف بجانب جمعية فتاة الريف في نضالها العادل .

ومن المهام الملحة على عاتق الحركة النسائية وقياداتها تاطير الجماهير النسائية ضمن منظمة جماهيرية تمثل المرأة في البحرين تناضل من اجل انتزاع مكاسب وتحقيق مطالب الفئات المختلفة ضمنها وممارسة التشهير الواسع بمواقف النظام القمعي وواقع المرأة البحرانية المرير ومعاناتها وايصال صوت المرأة في الداخل وفي المحافل الدولية والاستفادة من طاقات جماهيرنا بشكل افضل دون التقيد بالحدود الضيقة للعمل العلني بل الاستفادة من معطيات العمل الجماهيري العلني والعمل الجماهيري السري .

ان الحركة النسائية في البحرين تسعى وستسعى لتعزيز نضالها الوطني العادل الى جانب جماهير شعبها في البحرين على الرغم من اجراءات النظام القمعي في البحرين .

حكومة خليفة - هندرسون تعلن إفلاسها

• حل مشاكل المواطنين عبر المزيد من سياسة الانفتاح والفوضى الاقتصادية
• تحرير القدس عبر فتح القواعد العسكرية الأمريكية في البحرين

خليفة بن سلمان رئيس الوزراء والرجل الاول في الحكومة وجد نفسه مضطرا بعد ان حاصرته جماهيرنا بنضالاتها المتصاعدة ، وتذمرها وسخطها من سياسة حكومته ، للادلاء بحديث صحفي الى جريدة اخبار الخليج . حيث

جاءت هذه المقابلة الصحفية كرد من الحكومة على سلسلة التحركات الشعبية ، التي عبرت فيها مختلف فئات شعبنا البحراني عن معارضتها لنهج السلطة . وسنحاول هنا تناول هذه المقابلة لاهمية المواضيع التي تناقشها .

اولا : حول الازدهار الاقتصادي :

نقر مع رئيس الوزراء بان البحرين قبلة للبنوك والشركات الاجنبية العالمية ونقر بان احياءا قد هوت باكملها واقيمت عليها عمارات فارهة . واذا رجعنا الى الارقام بمعناها المجرد فهي تدل على نمو اقتصادي باهر ولكن عندما نحلل هذا الازدهار الى عناصره الاساسية فما هي النتيجة ؟

١ — ان اقتصاد البحرين مرتهن لبنوك الاوف شور والشركات الغربية واستمرار هذا النمط من الاقتصاد لايستند الا لكون البحرين تلعب دور السمسار في المنطقة او كما يحلو للمسؤولين القول (تعيش على رائحة النفط) . ان دور السمسار هذا يتمثل في بنوك الاوف شور والفنادق الفارهة والملاهي الماجنة لاستحلاب اموال اصحاب الثروة النفطية وبذلك فان استمرار هذا الازدهار غير مضمون لانه في الوقت الذي تتبع فيه السعودية ودويلات الخليج الاخرى سياسة مالية مرنة وانفتاحا في المجالات الاجتماعية فان مركز البحرين المالي مهدد بالزوال خصوصا وان الراسمالية في هذه البلدان لا تخفي تذمرها وغيضها من دور البحرين هذا والذي يعتبر على حسابهم .

٢ — من المستفيد من سياسة الانفتاح الاقتصادي ومن الخاسر ؟

بفضل سياسة الانفتاح اصبحت البحرين من ضمن اغلى عشر بلدان في العالم دون ان يتمتع مواطنوها بدخل مرتفع . مما لا شك فيه ان بنوك الاوف شور وظفت بضع مئات من المواطنين ولكنها عززت نمط الاقتصاد الطفيلي غير المنتج والذي يستفيد منه خليفة وعشيرته وفئة قليلة من الملاكين العقاريين وكبار الراسماليين . بفضل هذه السياسة تم الاستيلاء على كل اراضي البحرين تقريبا وتقاسمها من قبل الكبار وسخرت امكانيات البحرين لخدمة الشركات الاجنبية مقابل سمسرة تدفعها للكبار بحيث تدهورت كافة الخدمات (المواصلات والتعليم والسكن والتطبيب .. الخ) واصبح المواطن يعاني من التضخم والغلاء .

ثانيا : حول تعامل الحكومة مع الطلبة :

من الواضح ان خليفة ينظر الى المواطنين كقصّر فهو وحده يعرف الصالح والطالح بالنسبة لهم ، هو الذي يعطي وهو الذي ياخذ .. الم يهب المواطنين (المجلس الوطني).اما بالنسبة للطلاب فمصيبتهم اكبر حيث انه يتعامل معهم كما يتعامل الاب مع اطفاله وعلى حد قوله (كان لا بد لنا من اتخاذ موقف يعيدهم الى الصواب ويمنع عنهم الانحراف كمايتخذ الاب اجراءا ما في تاديب ابنائه) مع الفارق ان ما يصيب الطلبة من خليفة هو العقاب فقط .. لاحظوا كلمة التاديب ولماذا التاديب ؟.. لان هؤلاء الطلبة تجراوا على رفض وصاية الحكومة وشكلوا اتحادهم من خلال ارادتهم المستقلة ورغما عن جواسيس السلطة وعملائها المنتشرين في السفارات ولان هؤلاء الطلبة جزء من شعبهم امناء على مصلحة وطنهم يرفضون سياسة الحكومة فيلزم عقابهم .

ان خليفة يبرهن مرة اخرى على عنجهية وتخلف فهؤلاء الذين يتكلم عنهم هم طلبة جامعة وبعضهم يحضر للماجستير واخرين للدكتوراه وليسوا اطفالا في الحضانة .

> الطفيليون من الأسرة الحاكمة والتجار الكبار هم المستفيدون من سياسة الانفتاح الاقتصادي
> أما جماهير الشعب فلها الحرمان والأزمات

ثم ان كل اجراءات الحكومة ، غير دستورية وتتعارض مع شريعة حقوق الانسان وميثاق الامم المتحدة التي وقعت عليها حكومة البحرين ، فلا يحق لحكومة البحرين منع مواطن من السفر او تحديد اقامته او مصادرة جوازه او تحديد مدته دون سند قانوني وهو في هذه الحالة اجراء انتقامي لا يستند الى حكم قضائي .

اما عن تبشير خليفة الطلبة بانه تمت اعادة ثلثي الجوازات للمحتجزة جوازاتهم مع وضوح كذب ادعاء رئيس الوزراء ، فان ذلك من حق الطلبة ، حيث ان حقهم هو ان يحصلوا على جوازات سفر اسوة بالمواطنين الاخرين (صالحة لمدة خمس سنوات) وان لا تقيد حريتهم ويعترف لهم باتحادهم الشرعي وحقهم في حرية التفكير والرأي. سيكتشف خليفة بان الحركة الطلابية وصلت الى مرحلة لاتقبل الخضوع للسلطة القراقوشية .. نقطة اخرى هي ان طلبة البحرين رفعوا سمعة بلدهم عاليا في كل مكان تواجدوا فيه وخصوصا حيثما تواجد الاتحاد الوطني لطلبة البحرين ويمكن لخليفة التاكد من ذلك ، ولكن الذي يسيء الى سمعة البحرين هو ذاك الذي يدعي السفر للعلاج ثم يعاشر العاهرات في كان وباريس — كبلاي بوي — وليس كرئيس وزراء .

ثالثا : حول مستقبل الحياة النيابية :

يردد هنا خليفة المعزوفة المكررة وهي ان الديمقراطية في عروق آل خليفة ولا زالت ، وان البرلمان ما هو الاشكل ووسيلة للديمقراطية وانه ويا للعجب شكل صوري ويتحسر على ضياع صوت المواطن في المجلس ويتحسر على المشاركة الشعبية وعلى اي حال فمجلس خليفة وال خليفة مفتوح للجميع .. لا شك ان خليفة يستغبي شعبنا وذاكرته فكأن حراب الانجليز التي جثمت على صدور شعبنا لفترة قرن ونصف والتي ابقت ال خليفة في الحكم هي للزينة فقط .. هل نسي خليفة المذابح التي اقترفوها ضد المواطنين ، والاراضي الزراعية التي انتزعوها عنوة واغتصاب الاعراض وهجرة عائلات باكملها من البحرين . هل نسي شهداء ١٩٥٦ ، وشهداء مارس ٦٥ ، هل نسي بونفور وبوجيري والعويناتي . هل نسي عشرات المعتقلين في سجون هندرسون . اذا كان قد نسي فشعبنا لا ينسى . نعم مجالسكم مفتوحة للمتزلفين والمداحين ولكن ليس لابناء شعبنا .

عجبا لخليفة وال خليفة ، لقد ملأوا الدنيا ضجيجا بقيام (المجلس الوطني) ووصفوه بقمة الديمقراطية وطلبوا من المعارضة ان تاتي لتكشف اوراقها وبعدها يصفونه (بالصوري) ويترحمون على المشاركة الجماهيرية .

الارادة الشعبية واضحة من خلال العرائض التي تدور الان في البحرين والصحافة المحرمة والكتب المصادرة والقصائد المهربة من زنازين السجن وسياتي اليوم الذي يعلو فيه الحق .

رابعا : حول الوحدة الخليجية والعربية :

نعترف بان ديماغوجية خليفة فاقت كل حد .. انه يسعى لوحدة خليجية وليس هذا فقط بل يريد وحدة عربية سياسية واقتصادية وعسكرية من اجل الحاق الهزيمة باسرائيل .

دعونا نفتش في سياسة خليفة اذا كانت تخدم هذه الاهداف ام تتناقض معها . هل وجود قاعدة اميركية في البحرين وتسهيلات عسكرية لاميركا وحلفائها يخدم هذا الغرض ؟.. هل تحويل البحرين الى قاعدة للاحتكارات والبنوك الاميركية والغربية لاستنزاف اموال النفط يخدم هذا الهدف ؟ هل تحويل البحرين لمركز للدعارة والسمسرة يخلق شعبا قويا قادرا على الحرب ؟ هل مرور الطائرات بمطار البحرين وهي تحمل المتطوعين الصهاينة في حرب اكتوبر ٧٣ لدعم اسرائيل في حربها ضد العرب يخدم هذا الهدف ؟ يمكننا اعطاء العديد من الامثلة ولكن يكفي ان نقول بانه طالما كانت لدينا حكومات عربية من طراز حكومة ال خليفة سيظل العرب مفككين ومحتلة اراضيهم ومغتصبة حقوقهم .

خامسا : حول التهديدات الاميركية باحتلال منابع النفط :

هنايقع خليفة في المازق ، فهو عاجز عن ان يرمي الاميركان حتى بالورد ردا على تهديداتهم ويتضرع اليهم بان يمدوا يد الصداقة بدل التهديد .. اليس خليفة هو الذي دعا على صفحات التايمز الاميركية الولايات المتحدة لاثبات وجودها في الخليج والدفاع عن اصدقائها الحقيقيين .. اليس هو الذي استقبل معدات وخبراء التجسس الهاربين من ايران . على اي حال شعبنا لا يعول على خليفة وامثاله في التصدي للاميركان ، وبالنسبة لخليفة هؤلاء هم اهل الدار فلا يضيره اذا بقي على حاله او كان تحت الاحتلال الاميركي طالما ان دوره كسمسار سيستمر .

طبعا الاسئلة والاجوبة متفق عليها في تمثيلية متقنة فلا مفاجئات ولا اسئلة محرجة بل ان بعض الاسئلة هي اجوبة كالسؤال حول الاجراءات المتخذة ضد الطلبة ، ونحن لانتوقع من احمد كمال النزاهة والالتزام بشرف المهنة فهو قد جاء رئيسا للتحرير بقرار من خليفة .

قضايا عديدة غابت عن مقابلة رئيس الوزراء (التحرك الشعبي الذي تشهده البحرين ، التحرك العمالي في سبيل اعتراف الحكومة بحقهم في تنظيم عمالي مستقل ، المعتقلين السياسيين ، اعتصام الطلبة وتحركاتهم، استشهاد فتحية رضي، العمال الاجانب وقضايا المواطنين الملحة كالسكن والغلاء والتطبيب .. الخ) .

لقد اثبت خليفة بانه مفلس وان حكومته قد وصلت الى طريق مسدود .

ايها المناضلون الشرفاء

بادروا لتشكيل التجمع الوطني الديمقراطي البحراني للنضال من اجل :

- ★ اطلاق الحريات السياسية لكافة المواطنين ، والغاء كافة القوانين التعسفية ، وخاصة قانون امن الدولة .
- ★ اطلاق الحريات النقابية للعمال والمستخدمين والطلبة والمراة والشباب.
- ★ اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين .
- ★ اعادة الحياة البرلمانية، وتمكين الشعب من المشاركة في صنع القرارات السياسية .
- ★ مساواة المراة بالرجل واعطائها كامل حقوقها السياسية والاجتماعية .
- ★ تحقيق المطالب المعيشية للمواطن المتمثلة في توفير السكن والخدمات اللائقة والحد من الغلاء .
- ★ تغيير النهج الاقتصادي المشبوه الذي تسير عليه السلطة ، والحد من تدفق الشركات والبنوك الاجنبية والايدي العاملة الاجنبية ، وافساح المجال للمواطنين محلهم .
- ★ الوقوف ضد التهديدات العسكرية الامريكية ، وتصفية القواعد العسكرية الامريكية في الجفير والمحرق ، وطرد كافة عملاء المخابرات المركزية العاملين كمستشارين في اجهزة الدولة .
- ★ تحقيق الوحدة الخليجية والعربية التي تمكننا من زج كل طاقاتنا ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية وتحقيق الطموحات الوطنية المشروعة للجماهير العربية .
- ★ الابتعاد عن التكتلات العسكرية الامبريالية والرجعية ، والتعامل مع جميع الدول على قدم المساواة ، واتباع سياسة عدم الانحياز .

وزارة التربية: درس آخر في الكذب

اعتادت وزارة التربية ووزيرها على الكذب على الطلاب ، وليس ذلك بغريب فالوزير الكذاب انما هو تكملة لجوقة حكومة الدجل والخداع التي لم تتوان في يوم من الايام عن اطلاق الوعود بحل مشاكل المواطنين وخلق مجتمع الحرية والرفاهية والازدهار ، في محاولة لتخدير جماهيرنا وتعطيل مسيرتها وزرع البلبلة في صفوفها .

ووزير التربية (عبد العزيز بن محمد) له باع طويل في الكذب والافتراء .. فهو الذي اتخذ القرارات الجائرة بحق ابنائنا الطلبة ومن بينها منعهم من السفر وحرمانهم من مواصلة دراستهم وذلك لمواقفهم المشرفة من شعبهم وحبهم لوطنهم وخرج علينا الوزير ليدبج الكذب على صفحات الجرائد وليتهم الطلبة بانهم مخربون ويقومون بنشاطات هدامة ضد امن الدولة ! وهو ايضا الذي عندما طرحت قضية قراره بتقليص العطلة الصيفية للمدرسين والمدرسات لم يجد الا الكذب والقول بانه اجراء لخدمة الطالب وذلك باطالة العام الدراسي والكل يعلم ان المدرسين والمدرسات يقضون نصف الشهر الاول من دوامهم في فراغ قاتل وممل دون عمل ولا يستفيد من ذلك الا مزاج الوزير القراقوشي.. والامثلة على كذب الوزير كثيرة ... لقد اصبح وزير التربية المدرس الاول في تلقين دروس الكذب للجيل الناشيء ...

ومنذ بداية هذا الصيف والوزير يعد كذبة جديدة خاصة وان موضوع الطلبة اخذ يزداد سخونة والحاحا .. بل بات يطرق باب وزارته وذلك من خلال العرائض التي رفعها الطلبة ومن خلال الاعتصام الذي نفذوه امام مبنى الوزارة والوفد الاتحادي الذي قام بمقابلته .. لقد ادركت الوزارة منذ البداية انها امام ارادة صلبة وعنيدة لا يثنيها الارهاب والقمع ... وان الطلبة في هذه الصيفية يحملون في احشائهم تصميما كبيرا على الجهر بمعارضتهم لسياسة الوزارة والوقوف ضدها والمطالبة بحقوقهم المشروعة .. وكان امامها خياران : اما التراجع عن قراراتها التعسفية التي وجهتها للطلبة طوال الاعوام الماضية واعادة الاعتبار لهم والتاكيد على خطا نهجها (وهذا ما لم تتعود عليه حكومة خليفة هندرسون بعنجهيتها وصلفها) واما اطلاق المزيد من الوعود الكاذبة لتخدير الطلبة وكسب الوقت لحين مغادرة طلبة الخارج ومن ثم تكون السلطة في وضع افضل للمساومة ، والحاق الهزيمة بالتحرك الطلابي العارم ، وهذا بالطبع ما تعودت عليه الحكومة وما تمارسه في علاقتها مع مختلف القطاعات الشعبية ومطالبها وتحركاتها .. وهو الطريق الاسهل الذي تعود عليه الوزير ، فالكذب والتدجيل امور تجري في دمه ودم رئيسه خليفة بن سلمان وزملائه بقية الوزراء .

وهكذا فقد اجاد الوزير دوره في ذرف دموع التماسيح ، والتحدث عن تعاطفه مع الطلبة وسعيه لالغاء قرار منع السفر عنهم ، مظهرا نفسه وكانه الحريص على مصالحهم ، وكان لا علاقة له بالقرار ولا مسؤولية .. مناشدا الطلبة الهدوء وعدم الخروج في الشوارع في مسيرات وتظاهرات وعدم توزيع المنشورات والبيانات .. بل الانتظار فالقرار سيلغي ، والمسالة هي مسالة وقت ليس اكثر .. كلام معسول ولا احلى من ذلك .. بل اكثر فقد حدد الوزير مواعيد لالغاء القرار مرة في ١٠–٨ ثم في ١٤–٨ ثم في ٢٠–٨ وهكذا ... اليس هذا هو التسويف .. اليس هذا هو الكذب ..

وبعد كل ذلك تحاول الحكومة ان تلتف على نضال الطلبة وتحركهم ، فبعد ان رات اصرار الطلبة وارادتهم الصلبة وحجم التعاطف والتاييد الذي يلقونه على مستوى الشارع ومن مختلف القطاعات ، اخرجت ورقة جديدة وهي تعهد الطالب او الطالبة بعدم ممارسة النشاط السياسي !!

ان طرح هذه المسالة وخاصة بعد جملة التحركات النشطة التي قام بها الطلبة يدلل على ان السلطة متراجعة ، وباتت تبحث عما يحفظ ماء وجهها ، فلم يعد ممكنا الاستمرار في ذات السياسة القمعية تجاه الطلبة لان هذا سيفجر عليها اوضاعا جديدة ، ولا بد لها من ان تجد مخرجا للازمة التي وصلت اليها بما يحفظ هيبتها وسطوتها ويزيد من اذلال الطلبة وتحقيرهم. ولكن طلبتنا وهم يدركون هذه المسالة ، وهم الذين صمدوا طوال الاعوام الثلاثة الماضية في ظل اقسى الظروف قالوا كلمتهم المشرفة.. لا للتعهدات المشينة نعم لالغاء القرارات الجائرة.. وفوق ذلك فهم لم يوقفوا نضالهم .. بل اتجهوا نحو تصعيده وتطوره .. فهذه الحكومة لا تفهم الا اسلوب القوة ولن تتراجع عن نهجها الخاطىء الا متى احست بالخطر يداهمها ..

فنداء الى كافة ابنائنا الطلبة وقيادتهم الاتحاد الوطني ، لقد خضتم شوطا كبيرا في مسيرتكم ، وفرضتم على السلطة تقديم بعض التنازلات .. ومطلوب منكم اليوم تشديد قبضتكم ومواصلة المسيرة وتصعيد النضال ... لا تخدعنكم اكاذيب النظام ووعوده .. تراصوا .. كتلوا صفوفكم.. حافظوا على وحدتكم .. واستخدام كافة الاشكال النضالية المتاحة لكم .. وارتقوا بها فلم تعد العرائض والمذكرات كافية .. نظموا المسيرات وخوضوا غمار المظاهرات .. واعتصموا في الوزارات ...

والى كافة جماهيرنا .. ادعموا تحرك ابنائنا الطلبة .. فمعركتهم هي جزء من معركتنا .. انها نضال ضد استبداد ال خليفة وطغيانهم وجبروتهم .. لنكسر الطوق الحديدي حول الطلبة ولننطلق في نفس الوقت لكسر الطوق الاكبر حول رقابنا ...

الطلبة يعتصمون بوزارة التربية

على امتداد العامين المنصرمين تقدم الطلبة الممنوعون من السفر بالعديد من العرائض والمذكرات والالتماسات في محاولة لالغاء قرار المنع من السفر ، كما انهم خلال الشهر المنصرم تقدموا بخمس عرائض الى مختلف الجهات المعنية بهذا الامر .. الا انهم لم يجدوا الا المماطلة والتسويف واصرار الحكومة على الاستمرار في نهجها القمعي .. لذلك في ٢٨–٧ قاموا ومعهم زملاؤهم من الاتحاد الوطني لطلبة البحرين بالاعتصام أمام مبنى وزارة التربية والتعليم لمدة ساعتين وقدم وفد يمثل الطلبة عريضة موقعة مما يزيد على الالف توقيع من الطلبة يطالبون فيها بالغاء القرار .. وزير التربية كالعادة وجد نفسه في زاوية ضيقة فاطلق وعده بالغاء القرار الذي بات في حكم المنتهي كما يقول .. ولكن هل يصدق الطلبة ذلك .. ان هذا النظام تعود على خداع الجماهير ولا بد من الحذر من وعوده الكاذبة وتصعيد النضال لاجباره على التنازل ..

مزيدًا من التلاحم مع الجماهير الفلسطينية واللبنانية

يتعرض الجنوب اللبناني منذ عدة أيام للهجمات العسكرية التي يشنها العدو الصهيوني بالتعاون مع الخائن سعد حداد ، وبينما يسطر المناضل الفلسطيني واللبناني والجماهير الشعبية في قرى الجنوب أروع ملاحم البطولة والصمود تقف الانظمة العربية موقف الصمت المشين ولا تتعدى مواقفها التصريحات الصحفية واللفظية ..

وساحة لبنان وجنوبه بشكل خاص قد تحول في الاعوام الثلاثة الماضية الى ساحة معركة ومواجهة مع الكيان الصهيوني واعوانه في الداخل وذلك بفعل حجم التواجد الفلسطيني واهمية هذه الساحة له وكذلك وجود القوى الانعزالية الضالعة في المؤامرة الامبريالية الصهيونية لضرب الثورة الفلسطينية البطلة وسحقها ، فمنذ الحرب الاهلية اللبنانية حيث وقفت القوى الصهيونية بشكل سافر ومكشوف الى جانب الانعزالية في لبنان ودعمتها بالمعدات والخبراء وخاضت الحرب الى جانبها شهد لبنان العديد من الهجمات العسكرية على مناطقه الجنوبية والتي كان ابرزها حرب مارس ١٩٧٨ حيث احتلت القوات الصهيونية بعض أراضيه وشردت أهاليها وحولتهم الى لاجئين يشاركون اخوانهم الفلسطينيين مأساتهم ..

لقد سعت الصهيونية باستمرار الى زرع الشقاق بين الجماهير الفلسطينية واللبنانية في محاولة لفك التحالف والارتباط الوثيق بينها ليسهل عليها تحقيق أهدافها العدوانية ، وهي في حملتها الاخيرة تسعى وبشكل محموم لافراغ الجنوب من أهاليه ومحاولة تخريب العلاقات الفلسطينية اللبنانية انطلاقا لتمكين سيطرة القوى الانعزالية ومن ثم الصهيونية على جنوب لبنان .

ان الانظمة العربية والتي تنادي بتحرير القدس على صفحات الجرائد وفي المقابلات التلفزيونية والاذاعية وتتباكى على ضياعها تقف مكتوفة الايدي بل ومتفرجة في الوقت الذي تزداد فيه شراسة الهجوم الصهيوني الامر الذي يهدد باحتلال المزيد من الاراضي العربية بل انها لا تقدم أدنى عون لتأمين صمود الجماهير العربية في هذه المناطق .. انها تكرر نفس مأساة فلسطين ..

الا أن الجماهير الفلسطينية واللبنانية بقيادة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وقد صمدت أمام الهجمات السابقة وخرجت مرفوعة الراس منها تدرك طبيعة هذه الانظمة وحقيقة عداءها للامبريالية والصهيونية، وهي لن تقف متفرجة على ضياع اراضيها بل ستواصل القتال والتصدي للهجمات الصهيونية والانعزالية وسترد عليها كما يجب أن يكون الرد كما انها تعرف كيف تحاسب اولئك المتخاذلين والخونة خير حساب .

أن على الجماهير العربية في كل مكان والقوى الوطنية والتقدمية تقديم كافة أشكال الدعم لاخوتهم الصامدون في جنوب لبنان تحت نيران وقذائف العدو الصهيوني .. لنعزز تلاحمنا مع القضية الفلسطينية وجماهيرها لصد الهجمة العدوانية .. وليتعزز التلاحم الكفاحي الفلسطيني اللبناني في وجه المؤامرت الجديدة ..

حملات القمع مستمرة في وجه الحركة الوطنية الديمقراطية في مصر

اقدمت سلطات الامن المصرية على شن حملة اعتقالات في اوساط الحركة الوطنية المصرية التي تصدت لمسيرة الخيانة التي ينتهجها السادات بعد ان دشنها بالزيارة المشؤومة لاسرائيل ليبدا مرحلة تنازلات جديدة على حساب القضية العربية والفلسطينية بشكل خاص ضمن التوجه الاميركي الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط وبرامج التسوية. ان حملة الاعتقالات هذه اتت ضمن سلسلة من الادوار القمعية المتزايدة للنظام لاعادة ترتيب اوضاعه الداخلية التي تعاني من ازمات حادة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ضمن سياسة الانفتاح للراسمال الاميركي والاوروبي والاهمال المتزايد لمطالب الفئات الشعبية الاساسية كالسكن والمواصلات والغلاء الذي يعصف بالجماهير المسحوقة والتي ازدادت بؤسا ولم تعد تعنيها كل شعارات النظام ووعوده البراقة بثمار الاتفاقية والانفتاح التي تحولت الى جيوب طغمة طفيلية من البرجوازية المصرية المستفيدة الوحيدة..

ان اصطدام سياسة النظام بارادة الجماهير عبر قواها الوطنية وتجمعاتها الديمقراطية التي اصبحت خطرا يمثل معارضة حقيقية لخطوات الخيانة الساداتية المتحالفة مع الامبريالية الاميركية والعدو الصهيوني — في تصديها للنضال الوطني الفلسطيني او المصري او اي نهوض حقيقي في ساحة الوطن العربي ..

ان اجراء السلطة المصرية ضاربة بعرض الحائط ادعاءاتها بسيادة القانون والديمقراطية ليعبر عن الدور القمعي لهذا النظام فلقد بلغ عدد المعتقلين السياسيين ١٤٠ معتقلا تم نقلهم من معتقل القلعة الى سجن طرة بالقاهرة بعد ان تعرضوا لعمليات تنكيل بشعة بحقهم .. ولقد قام المعتقلون باصدار بيان دعوا فيه السلطات المصرية الى وقف التعذيب الوحشي الذي يتعرضون له يوميا على ايدي زبانية النظام والالتزام بالديمقراطية وسيادة القانون وطالبوا بالغاء حق النيابة في حبس المتهمين والسماح لهم بالاتصال بمحامين للدفاع عنهم .. ولقد ابدت لجنة العفو الدولية استنكارها للمعاملة السيئة التي يلاقيها المعتقلين ومن الجدير بالذكر بان المعتقلين اتخذوا قرار جماعي بالاضراب عن الطعام الى ان يتم تلبية مطالبهم ولقد دعت لجنة العفو الدولية الى حملة سريعة لانقاذ حياة اثنين من المعتقلين هما : عضو امانة حزب التجمع الوطني الدكتور رفعت السعيد والمحامي نبيل الهلالي بعد ان تعرضا لعمليات تعذيب وحشية على ايدي الجلادين. ومن المعتقلين الذين تم اعتقالهم : احمد شرف — نبيل عبد الغني ماهر بيومي — د. جميل حنفي — عطية سويلم — عبد الحميد يونس — د. اسماعيل مراد — هدى توفيق — زكي مراد — فريدة النقاش — ماجد الصاوي ... وغيرهم ..

وكما جاء في الانباء الواردة عبر مصادر تجمع الوطنيين المصريين في الخارج قولها ان وزير الداخلية المصري محمد عبد النبوي اسماعيل كان في استقبال المعتقلين واشرف على عمليات التعذيب الوحشية بالاضافة الى فريق رباعي من شرطي متخصص وثلاثة كلاب مدربة تستقبل المعتقل لحظة وصوله الزنزانة ولا تتركه الا بعد ان يغيب عن الوعي ..

اننا نشدد تضامننا مع الوطنيين الشرفاء في مصر، ولن يحقق هذا النظام مآربه عبر حملات البطش والارهاب للحركة الوطنية المصرية التي تعودت على هذه الممارسات اللاديمقراطية والقمعية من جانب النظام ولن تزيدها الا اصرارا على مواصلة النضال بالتحامها بالجماهير المصرية الحليف الاساسي في ساحة المعركة ..

تطوّر الأحداث في الصحراء المغربيّة

عندما وقعت حكومة نواكشوط اتفاقية الانسحاب من الصحراء مع جبهة البوليساريو في الشهر المنصرم ، تحت اشراف الحكومه الجزائريه ، وجدت حكومه المغرب نفسها امام خيارين :

الاول : الرضوخ لتلك الاتفاقية والسكوت عن قيام دوله صحراويه في الجزء الجنوبي. والثاني الرضوخ للارادة الشعبية المغربية العارمة التي رفضت قيام مثل هذه الدوله ، واكدت مغربية الصحراء ، وطالبت النظام بالمزيد من الحزم لاستعاده الاراضي والجزر المغربيه الى الوطن الام.

وكان من الواضح ان الرضوخ للاتفاقية ونتائجها سيضعف الملك الحسن ونظامه ، وسيخلق له المزيد من الازمات . فجبهه البوليساريو ستجعل من الجزء الجنوبي منطلقا للهجوم للسيطرة على الجزء الشمالي بحجة « تحرير كامل التراب الوطني » ، وسيزداد الدعم الجزائري لها تحت شعار "دعم حركات التحرر الوطني" لمواجهة العدوان المغربي . اما على الصعيد الداخلي ، فان القوى الشعبية ستركز الهجوم على الملك المتخاذل الذي رضخ للضغوطات الفرنسية والامريكية وتجاهل الاراده الشعبية العارمة التي ترى في الصحراء جزءا من المغرب وتنادي بتحريرها مع بقية الاراضي المحتلة من الاستعمار الاسباني . بالاضافة الى المصالح الخاصة التى سيخسرها النظام الملكي من عودة السيطرة على بقية الاراضي الصحراوية.

وعندما اختار الملك الوقوف ضد الاتفاقيه ، فقد كان يدرك انه سيوسع مملكته من جهة ، وسيصبح « بطلا للتحرير » امام الراي العام المغربي . وسيجعل من هذا الانتصار رايه يستظل تحتها لسنوات في وجه المعارضة الاجتماعية السياسية المتصاعده في الحياة المغربيه . ولذلك ركب مركب الاخطار ، وعزم على ضم الجزء الجنوبي من الصحراء ، واضعا الاطراف الدولية والاقليميه امام واقع جديد . فاما ان ترضخ له ، او تعلن الحرب عليه ، بكل ما تحمله الحرب من اخطار على سائر الاطراف الاقليمية في ذلك الجزء من الوطن العربي .

ان مشكلة الصحراء المغربية قد اثارت الكثير من الجدل وسط القوى التقدمية والوطنية ،، ففي الوقت الذي وقفت اغلبية القوى الوطنية والتقدمية المغربية الى جانب عودة الصحراء الى المغرب وقفت العديد من القوى الوطنيه والتقدمية العربية الى جانب اقامه دولة صحراوية ، واعطاء الشعب الصحراوي « حقه في تقرير مصيره » .

وكنا من البدايه ندرك ان شعوب الامة العربيه بحاجة الى حقها في تقرير مصيرها من الانظمة التي تحكمها وخاصة الانظمة الملكية ، ولكننا التزمنا بالموقف الوطني الصائب للقوى التقدمية المغربية التي اكدت على ضرورة اعادة الصحراء للمغرب وعدم قيام دولة في هذه المنطقة دون ان تتجاهل لحظة واحدة طبيعة النظام والقوى الطبقية التي يمثلها والعداء الشديد بين القوى الشعبية والنظام الملكي الرجعي ودون ان تبصم على برامجه ، بل تعري كل نقاط الضعف والمساومات الرخيصة التي يدخل فيها لتحقيق اهدافه .

لقد اكدنا منذ البداية باننا مع عودة الصحراء الى المغرب لان ذلك مطلب شعبي قبل أن يكون مطلبا ملكيا . ولاننا لا نؤيد انشاء الكيانات الهزيلة الصغيرة تحت اي شعار من الشعارات سواء في الخليج او في المغرب العربي . ونحن ضد النظام الملكي الرجعي ومع شعب المغرب وقواه التقدمية في نضاله لتحرير كافة الاراضي والجزر المغربية ، واسقاط النظام الملكي واقامة الجمهورية الديمقراطية الشعبية.

وفي الوقت الحاضر تزداد مخاطر الحرب بين دول المغرب العربي ، وستتحمل الجماهير الشعبية نتائج اية حرب بين الجزائر والمغرب وموريتانيا اكثر مما ستتحمله الانظمة الحاكمة .

ومن هنا تبرز مسؤوليات كبيرة على عاتق القوى الثورية في تلك المنطقة للتصدي لكافة الدعوات الخاطئة والنضال من اجل مغرب عربي موحد ، تستفيد جماهيره من كافة الثروات الطبيعية الكبيرة الكامنة فيه ، مغلقة الباب في وجه كل الدول الامبريالية الطامعة في هذه الثروات ، والتي تحرص على تأجج الصراعات لتتمكن من دس انفها في كل الشؤون الداخلية .

في الذكرى السابعة عشرة

سينتصر الشعب اليمني وسيهزم كل الاعداء

يصادف يوم السادس والعشرين من سبتمبر ، الذكرى السابعة عشرة للثورة اليمنية التي اطاحت بحكم عائلة الحميد الدين ، واقامت الجمهوريه ، واخرجت الشعب اليمني من العزلة البغيضة التي اراد الطغاة فرضها عليه.

ولكن هذه الاعوام السبعة عشر مليئة بالانتصارات والهزائم ، بانتصار قوى الثوره وانتصار قوى الثورة المضادة حينا اخر . فخلال هذه الاعوام تمكن الشعب اليمني من التصدي البطولي للقوى الرجعية التي وجدت سندها في الرجعيه السعودية وا لامبريالية البريطانيه والامريكيه ، وتمكنت بفضل صمودها والمساعدة النضالية الكبيرة التي قدمها الشعب المصري خلال عهد الزعيم المناضل جمال عبد الناصر من توجيه ضربات كبيرة لمخطط القوى المضاده.

كما تمكن الشعب اليمني من الحاق الهزيمه النهائية بالاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني وتوحيد الامارات والسلطنات التي خلقها المستعمر في جمهورية ديمقراطية شعبية ، وسطر الشعب اليمني في الجنوب اروع التجارب العربية بتكنيس القيادات اليمينية واطلاق مبادرات الجماهير في انتفاضات لم يشهد مثلها الوطن العربي ، حيث انتفض الفلاحون والعمال والصيادون على مستغليهم وسيطروا على الارض والمصانع وكافة ادوات الانتاج، وخلقوا اشكالا متعددة من الادارات والحكم الشعبي الذي تطور باشكال ارقى .

وتمكنت الجماهير من خلق الجيش الشعبي وتوزيع السلاح على الجماهير والوقوف بصلابة في وجه مخططات الامبرياليين والرجعيين مقدمين المثل على دور الجماهير وقوتها العظيمة ودورها في صنع التاريخ .

ولكن القوى الخارجية والرجعية الداخلية قد تمكنت من الانتصار على قوى الثورة في شمال اليمن ، وربطت مصيره بمخطط الرجعية السعودية ، وجعلت من صنعاء معقلا لضرب طموحات وتطلعات الشعب اليمني من الشمال والجنوب ، واشعلت نار الحرب بين اليمنين ووقفت بعناد ضد وحدة اليمن وازدهارها وتقدمها .

وخلال السنوات الاخيرة ، تمكن الشعب اليمني من تكتيل قواه الوطنية والديمقراطية في جبهة وطنية متحدة ، حيث تقود النضال الديمقراطي والوطني العادل ضد الرجعية الداخليه والرجعية السعودية وكيلة المخططات الامريكية في المنطقة .

في الذكرى السابعة عشرة ، يقدم شعبنا وقواه الوطنية دعمه وتضامنه للشعب اليمني الشقيق ، مؤكدا على وحدة المصير المشترك لجماهير الجزيرة العربية في نضالها ضد الامبريالية الامريكية والقوى الطبقية الرجعية العربية المرتبطة معها .

السودان: أزمة خانقة تعصف بنظام النميري

انفجرت في الشهر الماضي الازمة المختمرة داخل السودان ، وعبرت عن نفسها في مظاهر سياسية تجلت في الغضبة الجماهيرية ،واختناقات متكررة على الصعيد الاقتصادي ، واشتداد البؤس على الصعيد الاجتماعي ، واتسعت دائرة الازمة، فمست العلاقات القائمة بين اقطاب الحكم ، وادت الى تعديلات لا يستهان بها داخل المؤسسات الحاكمة.

فهناك تدن في الاجور ، مع ازدياد مستمر في اسعار السلع ، وخاصة الضرورية منها ، يترافق ذلك مع عجز في ميزان المدفوعات للعام ٧٧—١٩٧٨ م وصل الى ٤٣٠ر٧ مليون دولار ويتوقع ان يصل في نهاية هذا العام الى ٦٨٩ر٣ مليون دولار ، وسيزيد من سوء ذلك التضخم الذي سيرتفع معدله من ١٨ بالمئة الى ٣٥ بالمائة خلال الفترة ذاتها وليس اكثر دلالة على عمق هذه الازمة الاقتصادية ، سوى رفض البنك الدولي لطلب السودان قرض من البنك قيمته ٦٠ مليون دولار الا اذا وافق النميري على تخفيض سعر الجنيه السوداني بنسبة ٣٠ بالمئة ، هذا بالاضافة الى تقليص الاتفاق الحكومي .

وقد لخصت المناضلة فاطمة ابراهيم ارملة الشهيد الشفيع عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني الوضع في السودان قائلة : « ما يحدث الان هو ازمة سياسية واقتصادية ومعنوية ».

وبدلا من ان يحاول النظام وضع حلول صحيحة للازمة ، راح يبحث عن المساعدات الخارجية وخاصة في العواصم النفطية ، التي لم تستطيع ان توفر له الشيء الكثير ، فما كان منه الا ان اوقف المشروعات الداخلية واصدر تشريعات تضاعف من النهب الذي تمارسه الدولة بحق القطاعات المسحوقة داخل المجتمع السوداني وكان الغاء النصف الثاني من مشروع التقويم الذي وضع اسسا جديدة لاوضاع العاملين في الدولة وهياكل الاجور والمرتبات، القشة التي قصمت ظهر البعير ، حيث اضربت نقابة عمال السكك الحديدية لانها كانت الاكثر تضررا من ذلك القرار ، وساندتها نقابة مزارعي مشروع الجزيرة والمناقل، ثم انضم الى هؤلاء الطلاب الجامعيون وامتد لهيب الاضراب ، وتحول الى انتفاضة واسعة ،واجهها النميري بأساليب قمعية ، أستخدم فيها الجيش ضد الجماهير المتظاهرة ، وشن حملة اعتقالات واسعة قالت بعض المصادر انها شملت ٨٠٠ شخصا .

وعلى عكس ما توقع النميري ، فبدلا من انهاء الانتفاضة ، بدات تأثيراتها تصل الى السلطة ذاتها ، حيث نشبت ازمة حادة في ردهات النظام انتهت باضطرار النميري الى اعفاء نائبه الاول من جميع مناصبه ، ثم استفحلت الازمة لتنتهي — مرحليا — بتعديل وزاري اول ، تلاه وخلال فترة قصيرة تغيير وزاري اخر ، ووصلت الازمة الى قمة هرم الحزب الحاكم ، فاقدم النميري على فصل ٩ من اعضاء المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني البالغ عددهم ٢٧ شخصا .

لكن ذلك لن يضع حدا للازمة ، ولن يجتث جذورها ، طالما استمر النظام في سياسته الاقتصادية التبعية العرجاء ورفض الرضوخ لمطاليب الجماهير السودانية التي لخصها البيان الصادر عن جبهة التقدميين السودانيين في ١٦ اغسطس المنصرم والتي منها : —

اولا : العمل على الاطاحة بالنظام العسكري اليميني القائم بالسودان من خلال اوسع جبهة لاعادة الديمقراطية. وان القوى الثورية السودانية تتصدر النضال من اجل الديمقراطية وتخليص السودان من حكم العمالة والتبعية .

ثانيا — ادانة زمرة النميري اليمينية في تأييدها لخيانة السادات العميل واستسلامه .

ثالثا — نحن مع تحرير فلسطين والارض العربية المحتلة بالسلاح وتعبئة الجماهير والموارد بديلا لمساومات الرجعية العربية مع الامبريالية بزعامة اميركا .

ارساء وترسيخ أسس الوحدة الوطنية طريقنا للنصر

بادروا لتشكيل التجمع الوطني الديمقراطي البحراني

الثورة الديمقراطية والمسالك الخطرة

لقد كان انتصار الشعوب الايرانية على وكيل الامبريالية الامريكية — شاه ايران — من اكبر الضربات واشدها ايلاما وضررا للامبريالية العالمية بوجه عام والامبريالية الامريكية بوجه خاص. وكان من الطبيعي ان تضع الدوائر الامريكية العديد من البرامج والمخططات لتخريب الثورة من الداخل وتمزيق صفوفها وشلها عن امكانية الفعل الايجابي الكبير في منطقة الخليج النفطية بشكل خاص.

ومنذ انتصار الثورة، كانت هناك معضلات اساسية ومصاعب جمة، يتوقف على حلها المسار الذي تسير عليه الثورة والدور الذي يمكن ان تلعبه، والنموذج الذي يمكن ان تطرحه لشعوب المنطقة بشكل خاص، وشعوب العالم الثالث بوجه عام.

وكان على رأس هذه المهمات الاساسية، الحق المشروع والعادل لكافة الشعوب الايرانية التي وقفت كلها في وجه الشاه لتتخلص من الاضطهاد القومي وتنسج علاقات حميمة كفاحية، بين بعضها البعض لبناء ايران الديمقراطية الشعبية التي «لا فضل لعربي على عجمي فيها»، ولا فضل لكردي على فارسي، بل الكل متساوون في الحقوق والواجبات.

ولكن تطور الاحداث على امتداد الاشهر القليلة الاخيرة زرع المزيد من المصاعب والعقبات امام الحل الديمقراطي الصحيح لمشكلة الاقليات داخل ايران. حيث تتصاعد موجة الارهاب والقمع والاعدامات — بدون ادنى محاكمة — للعديد من المناضلين والوطنيين والابرياء في كردستان وعربستان «خوزستان» واذربيجان وغيرها من المناطق الاهلة بالاقليات القومية.

ويبدو واضحا للمتتبع لتطور الاحداث ان القوى المضادة للثورة وخاصه الامبريالية الامريكية وبقايا السافاك التي «نزلت تحت الارض» وبقايا العهد الملكي البائد قد وجدت في معضلة القوميات نقطة الضعف التي يمكن من خلالها تهديم الثورة وحرفها، وتمزيق صفوفها واشغالها عن النضال ضد الامبريالية في الداخل والخارج.

من الواضح جدا ان هناك من يصب المزيد من الزيت على نار المشاكل القومية، وهناك العديد من الاطراف التي تريد ان تثار من الثورة بعد الخسائر الجسيمة التي لحقت بمصالح هذه الاطراف ولكن من الواضح جدا ان نجاح مخططات التخريب او شلها يعتمد على النهج الذي تسير عليه قيادة الثورة، وقدرتها على وضع الحلول السليمة والصائبة والعادلة لهذه المعضلات وعدم الوقوع في مكائد الامبريالية وشباكها، وعدم السير في النزعة الشوفينية التي بذرها الشاه وزمرته والاستجابة لمطالب الجماهير التي صنعت الثورة. وفضح كافة مخططات الاعداء.

ولكن قيادة الثورة الايرانية التي ارادت ان تحل مشاكل كل القوميات بشكل صحيح في الاشهر الاولى للثورة من خلال الحوارات الديمقراطية والاستجابة لمطالب الاقليات العادلة. قد نكصت عن هذا الطريق، وبدأت السير في طريق القمع الشديد وخاصة للاقلية العربية والكردية رافعة شعار «وحدة كل المسلمين» ورفض كل المطالب القومية.

وفي الوقت الذي يقف كل المناضلون العرب الى جانب وحدة ايران. فانهم يقفون الى جانب تحرير كل الشعوب الايرانية من النزعة القومية الضيقة المتعصبة، وعلى راس هذه الشعوب، الشعب الفارسي الذي يمكنه آن يلعب الدور الرئيسي في تلاحم الشعوب الاخرى اذا آبدى المزيد من التسامح والعطف والعدالة للشعوب الاخرى.

وعندها نقول ذلك، فلاننا ندرك ان الاسلام لا يمكنه ان يلغي هويات البشر القومية، بل انه ينطلق من مساواة كل البشر، وعدم افضلية قومية على اخرى، وعدم افضلية انسان على اخر. بل ان الناس متساوون «كاسنان المشط».

وعندما يندرج تحت شعارات النضال من اجل الحقوق القومية علماء دين «ايات» امثال اية الله الخاقاني وعز الدين الحسيني والعديد من امثالهما، فان ذلك تعبير عن التحامهما مع الجماهير الكادحة التي اذلت عقودا طويلة في عهد الشاه، وتريد الان ان تتمتع بالحرية والمساواة «فمتى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا».

من هذه المنطلقات، ترى الاصابع الامريكية والشاهنشاهية تعبث في الارض الايرانية لتخريبها، واعادة الحكم الطاغوتي اليها وتكميم كل الافواه واسكات كل القوى الوطنية والديمقراطية التي قدمت تضحيات جسيمة في النضال ضد الحكم المطلق كمنظمة مجاهدي الشعب الايراني ومنظمة فدائيي الشعب الايراني وغيرهما، كما ان الحملات التي يقوم بها الجيش الايراني حاليا ضد الشعب الكردي لا يمكن آن تخدم القضية المشتركة لشعوب ايران، بل تعمق الاحقاد الشوفينية البغيضة، وتحرف النضال عن مجراه الصحيح وتقدم خدمة جزيلة الى كل المقامرين، انصار الشاه، عملاء الامريكان الذين يزداد سرورهم من هذا النهج اللاديمقراطي.

واذا كان الامريكان والقوى الرجعية والدوائر المتربصة بايران يسعون لنعطلها عن لعب آي دور تقدمي في المنطقة، ولمنعها من تقديم نموذج ثوري وديمقراطي وشعبي يمكنه ان يجذب انظار شعوب العالم الثالث وخاصة البلدان الاسلامية التي ترزح تحت انظمة استبدادية بشعة كباكستان والسعودية وغيرهما، فان قيادة الثورة الايرانية التي سارت بحزم وشجاعة بقيادة آية الله الخميني ضد الشاه العميل واسقطته بقوة الجماهير الهائلة، مطالبة بوضع الحلول الصائبة لهذه المعضلات، انطلاقا من عدائها الشديد للامبريالية الامريكية، ووقوفها الى جانب كل المستضعفين في ايران وخارجها، والحقوق المتساوية لكل الافراد، والاقليات في المجتمع.

تحدث ناطق رسمي بلسان الجبهة فادلى بتصريح صحفي في ٣٠-٨-٧٩ وذلك حول الاحداث الاخيرة في البحرين جاء فيه:

قامت السلطة البحرانية بحملة اعتقالات واسعة يوم عيد الفطر المبارك شملت اكثر من ١٢٠ مواطن اثر المسيرة المسلمة التي شارك فيها الالاف من المتظاهرين الذين طالبوا باطلاق سراح المعتقلين السياسيين وذلك بعد اعتقال الشيخ محمد المكري وعلي العصفور في المطار بعد عودتهما من ايران.

وناشدت الجبهة الاقلام الشريفة والمنظمات الحقوقية الوقوف الى جانب شعبنا والدفاع عنه في وجه الطغاة المستبدين، كما قدرت عاليا حملات التضامن والدعم التي قدمها الكثير من المنظمات السياسية والنقابية والشرفاء.. مؤكدة على ان ارادة شعبنا وتصميمه سيقودانه الى الانتصار.